الفصل الثالث

الأمن القومى العربى والمصرى

المبحث الأول : **تأصيل مفهوم الأمن القومى**

المبحث الثانى : **الأمن القومى العربى**

المبحث الثالث : **الأمن القومى المصرى**

الفصل الثالث

الأمن القومى العربى والمصرى

المبحث الأول

تأصيل مفهوم الأمن القومى

مفهوم الأمن القومى :

الأمن مطلب طبيعى للإنسان ، بل وغريزة نشأت مع نشأة الإنسان ، وتطورت مع تطور نمط ونظام حياته ؛ فعلى العصور القديمة ، وتلبية لرغبة الإنسان فى الشعور بالأمن وعدم الخوف . . صنع الإنسان من الوسائل والأدوات ما يمكنه من تحقيق أمنه بالدفاع عن كيانه وحياته[١] . واتسع نطاق هذا الأمن مع ظهور الدولة ؛ حيث سعت الدولة إلى تحقيق الأمن لنفسها ، عن طريق القضاء على الأعداء بالحرب وتحصين الحدود ، وتوسيعها ، وتأديب الجيران ، وبعلاقات حسن الجوار[٢] أيضاً . ولقد تنوعت وسائل القتال التى استخدمتها الدول ، واختلفت باختلاف المستوى العلمى ودرجة التطور وفنون القتال فى ذلك الوقت ، وبدا للناظر أن القتال أو الصراع المسلح هو العامل الأهم والأساسى فى تحقيق الأمن ، رغم وجود وسائل عديدة أخرى ، مثل : العامل الاقتصادى والسياسى والدبلوماسى ، وغيرها[٣] . وجاء العصر الحديث ليضفى مزيداً من التطور والأهمية على مفهوم الأمن ، الذى أصبح مادة للدراسة وأداة للقياس والتحليل ، وأصبح يعنى فى البداية قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ، والتى كانت فى الأغلب والأعم تهديدات عسكرية[٤] .

---

(١) أحمد فخرى ، «دراسات فى تاريخ الشرق القديم» . القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٨٥ ، ص ٣٨ .

(٢) عبد العزيز صالح ، «الشرق الأدنى القديم ، مصر والعراق» ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ١٩٧٣ ص ١٦ .

(٣) عبد المنعم ماجد ، «التاريخ السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى» (القاهرة : الأنجلو المصرية) ١٩٦٧ ص ١٢٦ .

(4) International Encyclopedia of the Sociences (New York the Macmillam Company and the free press) vol. 11 p. 34.

غير أن الأمر اختلف بمرور الزمن ؛ فلم تعد القوة العسكرية مصدر التهديد الوحيد والأساسى ، بل ظهرت قوى جديدة إلى جانبها ، تمثلت فى التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية مثل الانقلابات العسكرية ، والمقاطعة الاقتصادية أو السياسية ، وأعمال التخريب ، وغيرها[1] ؛ لذلك اتسع مفهوم الأمن القومى ، وأصبح يضم كافة النواحى العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، بل وأصبح الأمن القومى حقلاً خصبًا للدراسة ، ودخل دائرة اهتمام السياسيين ، ويحق لنا هنا أن نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية ، كان لها السبق فى هذا المجال ؛ حيث أنشأت عديدًا من الإدارات والأجهزة المختصة بالأمن القومى ، وأصدر الكونجرس الأمريكى قانون الأمن القومى ، وشكل مجلسًا للأمن القومى لتقديم المشورة فى النواحى الخارجية والداخلية وغيرها للرئيس ، كما نشطت مراكز البحوث ، وأصبح الأمن القومى أداة للتحليل ومقياسًا للأحداث ورسم السياسات[2] . وهكذا ورغم وضوح مفاهيم الأمن من الناحية التطبيقية . . إلا أنه فى العصور القديمة لم يتخذ من الأمن موضوعًا للتنظير والتحليل والدراسة أو أساسًا ، يقام عليه دعائم مجتمعاتهم ، كما هو حادث فى وقتنا هذا[3] .

ووضح المفهوم الخارجى والداخلى للأمن فى العصور الوسطى ؛ حيث بنت الدولة الإسلامية الوليدة أمنها على استخدام القوة الدبلوماسية وعلاقات حسن الجوار ، ثم استخدام القوة العسكرية ، بعد اكتمال بنائها وسعيها لنشر الدعوة وتأمين حدودها[4] .

ولقد عنى الإسلام بالمفهوم الاجتماعى للأمن ، فنادى بالعدل والمساواة والتضامن والتعاون بين أعضاء المجتمع الإسلامى ، وكان القرآن الكريم أبلغ ما يكون فى التعبير عن الأمن فى عديد من آياته ، مثل :

« وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها . . . »

---

(1) Encylopedia of the American Foreign policy, vol II New York, Alexander de Cond 1978 p. 631.

(٢) عميد أ ح أحمد شوقى أبو الخير ، «الأمن القومى المصرى ، دراسة فى الثوابت والمتغيرات فى العصر الحديث» ، ١٩٦٧-١٨٠٥ رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٦ ، ص ٩-١٠ .

(٣) عبد العزيز صالح ، مرجع سابق ص ١٧٥ .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأمن ، انظر : مصطفى محمود منجود ، مفهوم الأمن فى الإسلام ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة . أيضًا انظر حسن إبراهيم حسن ، «تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى» ج ، ط ، القاهرة : النهضة المصرية ١٩٧٤ ، ص ٨٩ .

وقال « ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين »

وقال « ياموسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين »

« وليبدلهم بعد خوفهم أمنا »[1] .

(١) الآيات على الترتيب من السور الآتية : النحل آية ١١٢ ، يوسف آية ٩٩ ، القصص آية ٣١ ، النور آية ٥٥ . انظر حصراً للآيات التى ورد فيها لفظ الأمن بالقرآن الكريم فى محمد فؤاد عبد الباقى ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة ، دار الحديث ، ١٩٩١ ص ١٠٣-١٠٨ .

التعريفات المختلفة لمفهوم الأمن

بداية . . يمكننا القـول بأن مفهوم الأمن القومى مفهوم حديث النشأة ارتبط فى ظهوره بظهور الدولـة القومية / الأمة ، وأنه ليس هنـاك اتفاق بين العلماء والساسـة حول تعريف محدد ودقيق للأمن ؛ نظرًا للطبيعة النسـبية ؛ أى اختلاف مفهوم الأمن القومى تبعًا لظروف كل مجتمع - والمنظورة للمفهوم ، مع التقدم المستمر للعصر ، ونظرًا للاختلاط بين المفهوم وغيره من المفاهيم المتشابهة كالمصلحة القومية والقوة والاستقرار وغيرها .

لذلك . . تنوعت واختلفت اتجاهات تعريف الأمن القومى ، وكان أهمها ما يلى :

أولاً : التعريف اللغوى

الأمن فى معناه اللغوى هو نقيض الخوف ، أى إن كـلا المفهومين يمثلان وجهين لعملة واحدة ؛ فالأمن يعنى التـحرر من الخوف والإحساس بالطمأنينة والشـعور بالأمن يمنح الفرد القدرة على مواجهة متطلبات حياته ، وحـماية طريقة وأسلوب هذه الحياة بصورة شاملة[1] . وقد عرفت دائرة المعـارف الدولية للعلوم الاجتماعية الأمن القومى للدولة على أنه «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجى»[2] .

ثانيا : التعريف الاصطلاحى للمفهوم :

اصطلاح الأمن القومى ، اصطلاح مأخوذ عن الـغرب ، حيث استخدم فى أوروبا بعد ظهور الدولة القومية اصطلاح National Security ، كما ظهر عديد من المصطلحات ، مثل : المصلحة الـقومية National Interest ، والإرادة الوطنـية General will ، وغيرهـا ، والتى أخذناهـا نحن العرب عـنهم . وكان أول من وضـع تعريفًا لمصـطلح الأمن القـومى ، هو الصحفى الأمريكى المشهور «والتر ليبمان» Watler Lippman فى عام ١٩٤٣[3] .

وفيما يلى عرض لأهم اتجاهات أو مدارس تعريف الأمن القومى :

---

(١) د/ عطا محمد صالح زهرة ، «الأمن القومى العربى» ، بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، ط ١٩٩١ ص ٣٢ .

(2) El Mashat : op. cit. p. 3.

(3) International Encyclopedia of the Social Sciences op. cit. p. 34

١ - الاتجاه الاستراتيجى

ومن أهم انصاره : «والتر ليبمان»، «فردريك هارتمان» ، «آرنولد هارتمان» ؛ حيث يرى «والترليبمان» Walter Lippman أن الأمن القومى للدولة ، هو أن الدولة تكون آمنة ، عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب ، وقدرتها فى حالة التحدى على حماية هذه المصالح بشن الحرب على الغير ؛ فأمن الدولة لديه مساويًا لقوتها العسكرية ، والأمن العسكرى مع القدرة على مواجهة أى هجوم مسلح ، والقضاء عليه[١] .

أما «فردريك هارتمان» فيرى أن الأمن القومى ، هو جوهر المصالح القومية الحيوية للدولة ، والمصلحة الحيوية هنا هى المصلحة ، التى تدخل الدولة من أجلها الحرب فورًا أو فى فترة لاحقة .

ومن ثم فقد قَصَرَ هذا التعريف تحديد المصالح الحيوية على الدولة فقط ، دون بقية أطراف المجتمع من أحزاب وجماعات ومصالح أفراد وغيره[٢] .

وقد أيَّد أرنولد ولفيرز هارتمان فى تعريفه السابق مع إضافة مهمة ، تتمثل فى ضرورة مشاركة كل مواطن برأيه فى السياسات ، التى تتبع لتحقيق تلك المصالح ، وذلك من أجل الوصول إلى الرضاء الشعبى[٣] .

وهكذا يمكن القول أن أنصار هذا الاتجاه بصفة عامة يعرفون الأمن القومى على أنه «قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من أى خطر خارجى» .

ومن ثم يتضمن الأمن القومى لديهم ثلاثة عناصر ، هى :

١ - أن مفهوم الأمن القومى يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة ، وبالتالى بمفهومى الردع والقوة .

---

(1) Kenneth l. Twitchett. Neville Brown, Alan James and Peter Nailor, International security, london : Oxford University press. 1971. p. 4.

(2) Fredrik H. Hartman, The relation of Nations. 4th Edition (New York, the Macmmillan Company, 1973, p. 15.

(٤) على الصاوى ، «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى» ، ص ٧٤ ، ١٩٨١ . رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨ ص ٥٤ .

٢ - أن التهديدات التى تواجه الأمن القومى ، هى تهديدات خارجية بالأساس ، وذات طابع عسكرى .

٣ - أن مسئولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات ؛ لذلك تعرض هذا الاتجاه لكثير من الانتقادات ، أهمها انتقاد ماكنمارا ، الذى رأى أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ، وإن كان يتضمنها ، وليس هو القوة العسكرية ، وإن كان يحتويها ، وليس هو النشاط العسكرى ، وإن كان يشمله ، وأن المشكلة العسكرية مجرد وجه سطحى لمشكلة الأمن الكبرى[١] .

كما أنه من الصعب تحديد ماهية القيم الداخلية أو القيم الحيوية المكتسبة ، والتى تشكل محور الأمن لدى هذا الاتجاه ؛ حيث إن القيم كلمة غامضة ونسبية ، ومن ثم تعريف مفهوم الأمن القومى بها يزيد من غموض المفهوم ، وأن تعريف المفهوم هنا يعنى تخصيص الموارد الاقتصادية لأمور الدفاع ؛ مما قد يضر بالدول النامية من ناحيتين :

أ - يؤدى إلى تميز فى توزيع الموارد لصالح الدفاع ؛ مما يؤدى إلى حرمان المجتمع من عوائد التنمية الإيجابية ، ويحد من إمكانيات تحقيق التنمية ، فيما لو أنفقت هذه الموارد على ضرورات التنمية بدلاً من البناء العسكرى .

ب - إعطاء الأولوية فى الدول النامية لتطوير القوات المسلحة على حساب التنمية ، يؤدى إلى خلق الدولة البوليسية[٢] .

ويؤكد د. عبد المنعم المشاط ذلك بقوله أن تنمية الجيوش أكثر من تنمية المجتمع ، تؤدى إلى :

- خلق فجوة بين المكانة المعطاة للجيش والمكانة الحقيقية له ، مما يؤدى إلى أحد أمرين : إما أن يتجه الجيش إلى التوسع الخارجى والقيام بأعمال تبرر تخصيص هذه الموارد من أجل تطويره ، وإما أن يتحول إلى أداة للقهر والإرهاب فى الداخل[٣] .

---

(١) روبرت ماكنمارا ، «جوهر الأمن»، ترجمة يونس شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر) ١٩٧٠ ص ١٢٥ .

(٢) لواء أ. ح محمود محمد محمود خليل ، «الأمن القومى العربى والمصرى وحرب أكتوبر» ، دراسة نظرية وتطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ١٩٨٥ ص ٣ ، ٤ .

(٣) د/ عبد المنعم المشاط وآخرون ، «الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية» (القاهرة دار المستقبل العربى) ١٩٨٣ ص ٨٣ .

- إن الاتجاه الاستراتيجى يجعل من مفهوم الأمن القومى مجرد مفهوم آمنى ، وليس تعبيراً عن عملية تطور بعيدة المدى ؛ بمعنى أنه يركز على مفهوم عدم الأمن ، أو الأمن الذى تم تهديده وبالتالى انتفى وجوده .
- إن الاتجاه الاستراتيجى بارتباطه بنظريات الردع - التى تركز على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين - قد تجاهل باقى أطراف الأسرة الدولية والمتغيرات الداخلية أيضاً .

بمعنى أنه أكَّد على الأمن القومى للدولة وليس أمن المجتمع نفسه[١] .

٢ - الاتجاه الاقتصادى فى تعريف الأمن القومى

مع تزايد الاهتمام بالظاهرة الاقتصادية والقوة الاقتصادية ، ظهر هذا الاتجاه الذى أكَّد على أن الأمن القومى يعنى تنمية وازدهار واستقرار الاقتصاد ، والاكتفاء الذاتى والرفاهية ؛ فيؤكد رائد هذا الاتجاه «ماكنمارا» Mcnamra أن الأمن هو التنمية ، ويركز على العلاقة المباشرة بين درجة الاستقرار والوضع الاقتصادى للدول ؛ حيث إن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة[٢] ، وأن المجتمع يحقق أمنه القومى ، عندما تتحقق له القدرة على حماية أفراده وجماعاته من كل الأخطار المادية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، وكذلك من كافة الاخطار الخارجية[٣] . هكذا أكَّد هذا الاتجاه على :

١ - ضرورة تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أية ضغوط خارجية .
٢ - أن التنمية هى جوهر الأمن ، وهما الاثنان وجهان لعملة واحدة .
٣ - إن الحرب أفضل وسائل تحقيق التوازن الاقتصادى[٤] .

وعلى الرغم من أهمية هذا الاتجاه فى التأكيد على أن مقومات الأمن القومى ، لاتقتصر فقط على الجانب العسكرى ، بل تضم جوانب عديدة ، أهمها العامل الاقتصادى ؛ فلقد وجه لهذا الاتجاه عديد من الانتقادات ، منها :

---

(١) لواء أ. ح محمود محمد خليل : «الأمن القومى العربى - وحرب أكتوبر» ، مرجع سابق ص ٥ .

(٢) على الصاوى ، مرجع سابق ذكره ، ص ٦٤ .

(3) Al mashat > Am. considerations of the Analysis of national security in the third world < the degree of Doctor, the Faculty of the university of North Carolina at Chapelhill, Chaplehill.

(٤) لواء أ ح / محمود محمد خليل ، «الأمن القومى - المصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سابق ، ص ٥ .

- أن هذا الاتجاه - مثله مثل الاتجاه السابق - وقع فى خطأ أحادية الأبعاد ؛ فالتنمية قد تكون أحد أبعاد الأمن ، ولكنها ليست البعد الوحيد الرئيسى ؛ حيث يتحدد وزنها ، وفقًا لظروف كل مجتمع على حدة .
- أن الآثار الإيجابية للحرب على الاقتصاد ، تقتصر على الدول المتقدمة دون النامية . صحيح أن بناء الاقتصاد القومى وتطويره يعد ركنًا أساسيًا فى استراتيجية الأمن القومى . . إلا أن هناك أركانًا أخرى ذات أهمية كبيرة ، ولذلك لا ينبغى أن توضع فى مرتبة متدنية فى سلم الأوليات ، مثل : البعد العسكرى، والسياسى، والاجتماعى ، وغيره.

وهكذا . . . اتجه أنصار هذا الاتجاه إلى الاهتمام بالمجتمع على حساب الدولة ، ومن ثم ظلت الفجوة بينهما[1] .

٣ - الاتجاه التكاملى

ومفهوم الأمن لدى أنصار هذا الاتجاه مفهوم مجتمعى ، يتعلق بكافة جوانب المجتمع ؛ فهو ظاهرة ديناميكية عملية .

ومن أبرز تعريفات هذا الاتجاه التعريف الإجرائى للأمن القومى ؛ بأنه الإجراءات التى تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول ؛ لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها فى المجتمع الدولى ، وبما يتلاءم والتزاماتها الدولية سياسيًا وجغرافيًا وتاريخيًا ؛ لتحقيق التنمية بكافة جوانبها ، وتدعم القوة العسكرية لشعوبها ؛ لتصل إلى مكانة مرموقة فى المجتمع الدولى ، بناءً على تخطيط علمى مدروس ، يحقق الغايات والأهداف المرجوة .

ويركز هذا الاتجاه على ثلاثة عناصر ، هى :

١ - إن تأمين كيان الدولة والمجتمع يتم عن طريق وحدة الإقليم ، والحفاظ على الكيان الاجتماعى ، الذى يمكن من مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية .

٢ - ويتحقق ذلك من خلال الاستقرار الاجتماعى والتنمية والمشاركة السياسية ، ويعبر كل من عدلى سعيد وعلى الدين هلال عن هذا المضمون التكاملى ، فى تعريفه للأمن القومى ؛ حيث يرى اللواء عدلى سعيد أنه تأمين الدولة من الداخل ، ودفع التهديد

(١) على الصاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .

الخارجى عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة ، توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم[١] .

ويعرفه د. على الدين هلال أنه تأمين كيان الدولة ، أو عدد من الدول ضد الأخطار ، التى تهددها فى الداخل والخارج ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية :

ويحدد د/ على الدين هلال هذه الأهداف والغايات ، فى الاستقرار السياسى ، والتماسك الاجتماعى ، والتنمية الشاملة[٢] .

ومن هنا يمكننا القول بأن هذا الاتجاه بتعريفاته المتكاملة قد تميز عن الاتجاهات السابقة بما يلى :

- إن مفهوم الأمن القومى لديه مفهوم ديناميكى ، ليس بالحقيقة الثابتة ، التى تحققها الدولة مرة واحدة ، بل مسألة متغيرة ؛ فقد تكون الدولة فى مرحلة ما آمنة ، وفى مرحلة ثانية غير آمنة .
- إنه مفهوم يحاول تحقيق التوازن فى العلاقة بين الدولة والمجتمع .
- إنه مفهوم متعدد الأبعاد ؛ حيث يتعلق بالمجتمع بكل أبعاده ، وإن كان الإسراف فى تلك الأبعاد يقود إلى زيادة فى غموض المفهوم نفسه .

وهكذا . . وبعد العرض السابق للتعريفات المختلفة للأمن القومى ، يمكننا أن نسوق تعريفًا له : حيث نرى أن الأمن القومى هو تلك العملية الشكلية ، التى تعكس فى مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك ، والتى تعنى بالأساس قدرة الدولة شعبًا وإقليمًا وحكومة على حماية وتنمية قدرتها ، وإمكاناتها على كافة المستويات ، من خلال كافة الوسائل والسياسات . . كل هذا من أجل تطويق نواحى الضعف فى الجسد السياسى والاجتماعى للدولة ، وتطوير نواحى القوة لفلسفة قومية شاملة ، تأخذ فى اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة[٣] .

---

(١) على الصاوى ، مرجع سبق ذكره ص ٨٠ .

(٢) على الدين هلال وجميل مطر : «النظام الإقليمى العربى» ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .

(٣) لواء أ ح محمود محمد محمود خليل ، «الأمن القومى العربى ، المصرى وحرب أكتوبر» . دراسة نظرية وتطبيقية ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

ومن ثم يختلف الأمن القومى عن عديد من المفاهيم ، التى تتشابه معه أو تختلط به مثل :

١ - الأمن الداخلى ، الذى يعنى تلك الحالة ، التى يشعر فيها المواطن بالاستقرار والطمأنينة ؛ نتيجة لعدم وجود ما يهدده . ولأمن المواطن مظهران :

الأول : مادى ، ويتمثل فى إشباع الحاجات الملموسة للفرد ، مثل : الحاجة للمسكن ، والرزق ، والاطمئنان على حياته من عدوان الآخرين .

والثانى : مظهر نفسى ، ويتمثل فى اعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة به وبدوره فى محيط الجماعة .

٢ - مفهوم الأمن الإقليمى ، ويعنى سياسة مجموعة من الدول ، تنتمى إلى إقليم واحد ، تسعى للدخول فى تنظيم وتعاون عسكرى لدول الإقليم ؛ من أجل منع أية قوى أجنبية من التدخل فى الإقليم[١] .

٣ - الأمن الدولى ، ويقصد به أمن المجتمع الدولى بصفة عامة ، وهو يعنى مرحلة أكثر رقيًا من السلام العالمى ؛ حيث يتضمن نوعًا من الاستقرار ، وإبعاد أى مظهر من مظاهر التوتر والمنازعات الدولية ، على أن هذا لا يعنى أن تشعر كل الدول بالأمن بالدرجة نفسها ، بل يمكن وجود دولة من الدول تعانى من الاضطراب والقلق وغيره . كما قد تشعر دولة من الدول بالأمن على حساب دولة أو دول أخرى .

٤ - الأمن الجماعى : وهو نظام يقابل بموجبه العدوانى بتصرف جماعى ، من جانب المجتمع ككل ؛ أى العمل الجماعى من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، على أن يشمل تدخل المجتمع الدولى استخدام القوة العسكرية[٢] .

٥ - المصلحة القومية هى الأوضاع التى ترى الدولة فى وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها ، أو هى الحفاظ على إقليم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها فى علاقاتها الخارجية ، ودعم هيمنتها الاقتصادية ، وينطلق تحديد المصلحة القومية للدولة من مفهوم واضح لأمنها القومى[٣] .

---

(٢) لواء أ ح محمود محمد محمود خليل ، «قضايا مصيرية ، دراسات فى الأمن القومى ، والأزمات العربية المعاصرة» .

(٣) لواء دكتور / محمود محمد خليل : رسالة الدكتوراه للباحث فى الاستراتيجية القومية ، أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية الدفاع الوطنى ص ١٠ .

(٣) لواء أ ح / محمود محمد محمود خليل ، «الأمن القومى العربى المصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سبق ذكره ص ١٢، ١٣ .

٦ - الاستراتيجية القومية : الاستراتيجية أساسًا هى : فى القيادة ، أما الاستراتيجية القومية فتعنى استخدام الإمكانات القومية المتاحة تحت جميع الظروف ؛ من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طرق التهديدات ، وبهدف تحقيق مصالح الأمن القومى للدولة ، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ ، التى تحدد الأهداف القومية للدولة بالنسبة لكافة المجالات فى نطاق التعاون الدولى ، كما أنها فن إدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية ، فى حدود قوة الدولة المتاحة ، وفى إطار المبادئ والقواعد التى تحدد طبيعة النظام الدولى المعاصر[١] .

(١) المرجع السابق ص ١٤ .

خصائص الأمن القومى

يتميز الأمن القومى من خلال تعريفاته المختلفة بعدة خصائص ، أهمها أن :

١ - الأمن القومى نسبى وغير مطلق :

ليس هناك وجود للأمن القومى المطلق ؛ نظرًا للتطورات والتغيرات الهائلة ، التى تطالع عالمنا اليوم ، ونظرًا للتقدم التكنولوجى الرهيب وتشابك وتفاعل المصالح ، بل ووجود الحدود المشتركة التى يسهل اجتيازها[١] ، على أن البعض يقرر أن الدولة التى ترغب فى تحقيق الأمن القومى المطلق لنفسها ، عليها أن تقوم بتحييد أو تدمير كافة وسائل الدمار والتهديد ، التى يمكن أن تصل إليها ، كما يجب عليها إحكام سيطرتها على العالم لتأمين مصالحها وتحقيق غاياتها ، وأعتقد أن هذا يدخل فى نطاق المستحيل .

والحقيقة أن تحقيق إحدى الدول لمزيد من الأمن ، يعنى انتقاصًا من أمن دولة أخرى ، أو دول أخرى ؛ الأمر الذى يدفع هذه الدولة أو تلك الدول إلى العمل على تعويض هذا النقص ؛ فيدخلون فى النهاية فى سباق للتسليح ، ينتج عنه مزيد من التهديد وعدم الاستقرار ، ومن ثم .. قد تكون الرغبة الجامحة فى تحقيق الأمن المطلق ، أو مزيد من الأمن رغبة مدمرة ، وتأتى بنتائج عكسية[٢] ، وهذا لا يعنى التخلى أو التوقف عن السعى لتحقيق الأمن ؛ بل يعنى الرضا لوجود قدر من التهديد يمكن التعايش معه ، طالما أن الأمن القومى نسبى فى إدراكه ؛ حيث إن مفهومه يعتمد على معانٍ نسبية للمصالح الحيوية ، أو القيم الجوهرية ، أو الخوف والخطر والتهديد وغيره ، كما أنه نسبى فى وسائل تحقيقه ؛ حيث تختلف هذه الوسائل من دولة إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى مجتمع ، بل وداخل المجتمع الواحد من وقت إلى آخر[٣] .

٢ - الأمن القومى مفهوم ديناميكى :

تحفل البيئة العالمية بالحركات والمتغيرات بما يستلزم أن تواكب الدولة هذه الحركة وتتفاعل معها ؛ للحفاظ على أمنها القومى ؛ حيث لم تعد الدولة بمعزل عما يدور فى

(١) أحمد النهامى ، «مفهوم استراتيجية الردع فى الثمانينيات» ، السياسة الدولية ، العدد ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٩٥ .

(2) Frederick H. Hartman, op. cit, p. 18.

(٣) أحمد يوسف أحمد، «الدور المصرى فى اليمن» (١٩٦٢ - ١٩٦٧) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ، ص ١٣ .

العالم ، بل أصبحت تتأثر بالأحداث البعيدة عن حدودها ، وإن اختلفت درجات التأثير على هذه الدول . ولذلك يجب أن تترقب الأحداث الجارية والتطورات على الساحة الدولية[1] .

ونظرًا لعدم ثبات مصادر التهديد ولا حجمها ولا مصداقيتها . . فإن ذلك أضفى على الأمن القومى صفة الديناميكية ، أو التغير وعدم الثبات ، وذلك بالإضافة إلى تطور المفهوم عبر الزمن ؛ حيث نشأ كمفهوم عسكرى ، ثم تطور حتى أصبح مفهومًا سياسيًا واقتصاديًا عسكريًا اجتماعيًا شاملاً[2] .

وهناك أمثلة عديدة على ديناميكية مفهوم الأمن القومى ، منها : تغير مفاهيم تحقيق الأمن القومى الأمريكى من «سياسة الاحتواء» ، إلى «الانتقام الشامل» ، إلى «سياسة الرد المرن» إلى «مبدأ نيكسون» ، إلى «مبدأ كارتر» ، وغيرها من المفاهيم التى تطورت بمرور الزمن .

(١) على الدين هلال ، «الأمن القومى العربى ، دراسة فى الأصول» ، مجلة شئون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٨.

(2) Theodore w> Baure and Eston T> while , National Security / Management, National Security Policy Formulation, Washington < Reference University, 1979. p. 4.

عوامل تهديد الأمن القومى

يعنى التهديد وصول تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمى ، يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعسكرى ، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية ؛ مما يضطر الأطراف المتصارعة أو أى منها إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ، وقد يكون التهديد دائمًا أو مؤقتًا ، كما قد يكون مباشراً أو غير مباشر ، ويستمر التهديد الدائم مع استمرار تعارض المصالح والغايات القومية ، كما قد يستند إلى أصول جنسية أو عرقية ، تؤمن بتفوقها وضرورة سيطرتها على مقدرات وأراضى دول أخرى ، مجاورة تسكنها أصول جنسية أو عرقية ترى أنها أقل منها تقدمًا .

ويعنى التهديد المباشر تعرض الدول وحدودها السياسية وأراضيها ومياهها الإقليمية وأجوائها للعدوان العسكرى ، وبالتالى تعرض أمنها ومصالحها القومية للخطر ، على أنه قد يتجاوز التهديد المباشر مجرد التهديد العسكرى ؛ حيث إن تعرض المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية لعدوان أو تهديد خارجى ، يعتبر أيضًا تهديدًا مباشراً . أما التهديد غير المباشر للأمن . . فيعنى حدوث تغيرات غير مباشرة داخل الدولة أو خارجها ، تؤدى على المدى المتوسط والبعيد إلى أضرار مباشرة للأمن القومى بجميع جوانبه[1] .

وفيما يلى عرض لأهم عوامل تهديد الأمن القومى ، والتى تنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

١ - العوامل الداخلية :

أ - العامل الجيوبوليتكى :

ويقصد به الخصائص الجغرافية ، التى تميز الدولة من موقع وحدود وتضاريس ومصدر مياه ومناخ وغيره ؛ حيث إن الدولة التى تتمتع بموقع استراتيجى لامتلاكها المعابر بين البحار

(١) لواء أ ح متقاعد / أحمد عبد الحليم ، «تحديات الأمن القومى فى التسعينات» ، فى أعمال المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١ ، ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

والمحيطات ، أو إشرافها على الممرات المائية المهمة أو التى تكون أراضيها منفذاً لما خلفها من أقاليم تكون أكثر تهديداً ؛ نظراً لأنها دائماً مطمعاً نتيجة لموقعها المهم ، ومثال ذلك مصر ، التى تربط بين ثلاث قارات هى إفريقيا وأوروبا وآسيا ، ونظراً لوجود قناة السويس داخل أراضيها .

أيضاً الدولة التى تكون محاطة بجيران كثيرين ، يكون أمنها القومى أكثر تهديداً من دولة منعزلة محاطة بالبحار والمحيطات[1] . على أن الدولة الحبيسة ، التى ليس لها منافذ بحرية تكون تحت تأثير الدولة التى تنفذ من خلالها للعالم الخارجى ، مثل التشاد التى تنفذ من خلال نيجيريا[2] . أما المناخ . . فهو يؤثر على درجة تقدم الدولة فى كثير من الحالات ؛ ولذلك نجد الدول الاستوائية والدول القطبية تعانى من تهديد لأمنها القومى ، أكثر من الدول المعتدلة ذات المناخ الجيد[3] .

ب - العامل السياسى :

يعد عدم الاستقرار السياسى ، وتعقد الحياة السياسية ، وكثرة القوى التى تؤثر فى صنع القرار واختلاف الأيديولوجيات السياسية من أهم العوامل ، التى تهدد أمن واستقرار الدول.

فالتخلف السياسى ، والذى يعنى وجود مؤسسات سياسية ، غير قادرة على العمل ، وغياب الأيديولوجية الواضحة وانقسام الطبقة المحكومة على الحاكمة . . . إلى غيره ، يؤدى فى النهاية إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار ، يسهل استغلالها من جانب الدول لتحقيق مصالحها تجاه هذه الدولة ، غير المستقرة ؛ مما ينتج عنه تهديد شديد للأمن القومى لهذه الدولة ، خاصة فى زمن أصبح فيه للأساليب السياسية والاقتصادية فى تحقيق الأهداف القومية أهمية تفوق الأسلوب العسكرى بمراحل[4] .

جـ - العامل الاجتماعى :

يؤثر التركيب الاجتماعى لأي دولة ، بل وعدد سكانها فى سياستها الداخلية والخارجية أيضاً . حيث إنه كلما كان عدد سكان الدولة مناسباً لحجمها وإمكانياتها ، وكان هؤلاء

(١) محمد محمود الديب ، «الجغرافيا السياسية» ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ص ٥٠-٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

(٣) نفسه ص ٤١ .

(٤) على الصاوى ، مرجع سابق ص ١٣٨ .

السكان على قدر من التعليم ومتجانسين ، كانت هذه الدولة أكثر استقراراً وقدرة على تحقيق أمنها القومى ؛ والعكس صحيح فالدولة تكون عرضة لتهديد أمنها القومى ؛ إذا كانت تتكون من فئات وطوائف متعددة ، مما ينشأ عنه من مشكلات الإقليات ، وتدخل القوى الأجنبية فى هذه الدولة ، ومن ثم تهديد أمنها القومى .

د - العامل الاقتصادى :

يعد العامل الاقتصادى من أهم - بل وأخطر - عوامل تهديد الأمن القومى لأى دولة ؛ حيث أنه لا حرية ولا كرامة لجائع - فالتبعية الاقتصادية للخارج والمساعدات والقروض والعجز المستمر فى ميزان المدفوعات ، ونقص رؤوس الأموال يؤدى - فى كثير من الأحيان - إلى تبعية سياسية ، وهذا فى رأينا قمة التهديد للأمن القومى لأي دولة ؛ خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار عدم قدرة الدولة التى تعانى من التخلف الاقتصادى على بناء جيش قوى ، يحقق لها الحماية ويرد عنها أى عدوان .

هـ - العامل العسكرى :

تعتبر الأداة العسكرية من أهم أدوات تحقيق الأمن القومى ، ومن ثم .. فإن ضعف القوة العسكرية لدولة ما قد يعرض أمنها للخطر ، ويجعلها مطمعًا لغيرها من الدول ، كما أن اعتماد دولة من الدول على دولة واحدة كمصدر للسلاح ، قد يهدد أمنها القومى . هذا بالإضافة إلى أن تكوين الجيش لأى دولة وطبيعة الخلفية الاجتماعية له قد تستغل لإيجاد التنافر ، الذى قد يصل إلى حد المواجهات بين قطاعات الجيش ، ومثال ذلك تدخل الجيش اللبنانى ؛ لمساندة فئة معينة من الفئات المتصارعة .

٢ - العوامل الخارجية :

هى عوامل كثيرة ، وتختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وملابساتها ، وسوف نعرض لأهم هذه العوامل ، وهى :

* احتمال حدوث عدوان خارجى من جانب دولة أو أكثر من دولة ؛ خاصة إذا كانت هناك دوافع قوية كتمتع الدولة المستهدفة بالعدوان بموقع جغرافى ممتاز ، أو وجود ثروات اقتصادية كبيرة ، أو مادة نادرة فى المواد الخام ؛ حيث كان ذلك هو السبب الرئيسى فى الاستعمار إلى جانب الاستيلاء على المناطق الاستراتيجية .

* قد تؤدى زيادة القوة الاقتصادية أو العسكرية لدولة معادية إلى تهديد الأمن القومى لدولة من الدول ، بل إن مجرد توصل دولة من الدول إلى نوع جديد من الأسلة قد يحدث حالة من الاضطرابات ، وعدم الأمن فى دولة أخرى ، كما هو الحال بالنسبة للقوتين الأمريكية والسوفيتية .
* قيام وحدة أو تحالف قد يهدد أمن دولة من الدول ؛ حيث قد يكون الهدف من هذا التحالف هو العدوان على دولة معينة أو تهديد مصالحها بشكل ما .
* كما أن اكتشاف طريق آخر للملاحة قد يهدد الأمن القومى لدولة ، ويؤثر على وضعها الدولى كقناة السويس ، التى جرَّت على مصر عديداً من المشاكل .
* بل إن مجرد ظهور أيديولوجية جديدة (معادية) قد يهدد الأمن القومى لدولة من الدول ، أو مجموعة من الدول ، كما حدث عند نجاح الأيدلوجية الشيوعية ، وما أحدثته فى العالم الغربى ، كما قد يعنى وصول جماعة معينة للحكم من دولة ما تهديداً لمصالح وأمن دول أخرى ، والمهم هنا هو أن هذه العوامل نسبية ، وتختلف من دولة إلى أخرى[1] .

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٥ إلى ١٤٥ .

المبحث الثانى

الأمن القومى العربى

فى البداية يثور سؤال حول الأمن القومى العربى ؛ بمعنى كيف يمكن تصور قيام أمن قومى عربى ؛ حيث لا توجد دولة عربية واحدة .

وإذا افترضنا أن هناك أمنًا قوميًا عربيًا واحدًا ، فهل من الممكن الحديث عن أمن قومى عربى مستقل بعناصره ومقوماته ، وفى الوقت نفسه مترابطًا فى علاقة تداخلية مع الأمن القومى لكل دولة عربية ؟

الواقع أنه عندما نتحدث عن مدى وجود أمن قومى عربى . . فلابد أن نفرق بين مستويين للتحليل ، هما :

١ - وجود المفهوم فى حد ذاته .

٢ - وجود الأداة التى تعمل على تحقيق وفعالية هذا المفهوم ، وبالتالى . . فإن القول بعدم وجود أمن قومى عربى ، لعدم وجود دولة عربية ترتبط بهذا المفهوم هو قول خاطئ ؛ لأنه يقيم تحليله فقط على المستوى الثانى متجاهلاً المستوى الأول .

كما أنه إذا كان الأمن القومى يرتبط بوجود إقليم قومى . . فإن هذا ليس للدفاع عن الإقليم فى حد ذاته ، بل للدفاع عن الكيان القومى المرتبط بهذا الإقليم ؛ أى الأمة أو الشعب .

وهكذا . . فأينما توجد جماعة قومية شعبًا كانت أو أمة ، وإن لم تتصهر بعد فى شكل دولة . . فإن لمفهوم الأمن القومى موضعه أيضًا ، بل يصير أكثر إلحاحًا ؛ لإن احتمالات الاعتداء عليه أكثر إغراءً لعدم وجود الأداة القادرة على الدفاع عنه ، وعلى هذا سينقسم هذا الجزء إلى الأقسام التالية :

أولاً : عناصر قوة الأمن القومى العربى .

ثانيًا : عوامل تهديد الأمن القومى العربى .

ثالثًا : الدوائر الأمنية للأمن القومى العربى .

اولا: عناصر قوة الأمن القومى العربى[1] :

يقصد بعناصر قوة الأمن القومى العربى تلك الأسس ، التى تساهم فى تحديد الأمن القومى ، وتمثل قاعدة عمل ومصدر حماية له ، وتتمثل هذه الأسس فى :

١ - البعد الجيوبوليتيكى للأمن القومى العربى :

إذا سلمنا بدور الجغرافيا فى التأثير على السياسة الخارجية ، وعلى الأمن القومى لمنطقة ما . . فإننا لا نقر بأى حتمية فى هذا الصدد مثلما نادت به النظرية الماهانية أو نظرية قلب الأرض لماكيندر .

وبالنظر إلى خريطة الوطن العربى ، يمكن استخلاص ما يلى :

أ - قدرة الوطن العربى على التحكم فى العلاقات التى تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا ؛ فنظرًا للامتداد الشاسع للوطن العربى ، وموقع هذا الامتداد فهو يمثل كل الساحل الجنوبى والشرقى للبحر المتوسط ، ويسيطر على كل شاطئ البحر الأحمر تقريبًا ، ويشرف على ترحيل القوات فى جزء مهم من المحيط الهندى والشاطئ الغربى والجنوبى للخليج العربى ، كما يحيط الوطن العربى بأفريقيا فى شكل قوس ، يمنع اتصالها بأوروبا إلا عن طريقه ، وإلى حد ما بآسيا كما لا يمكن أن تصل إلى جنوب وشرق آسيا إلا عبر الأراضى العربية .

ب - التحكم فى الممرات المائية التى تصل الغرب بالشرق : يتحكم الوطن العربى فى مداخل البحر المتوسط ؛ حيث مضيق جبل طارق فى الغرب ؛ وحيث قناة السويس فى الشرق كما يتحكم فى مداخل البحر الأحمر ؛ حيث قناة السويس فى الشمال وباب المندب فى الجنوب ، ويتحكم فى مضيق هرمز ، مدخل الخليج العربى .

جـ - القدرة على أن تكون منطقة جذب كبيرة للقوى المحيطة بها . . فلو راجعنا خريطة الوطن العربى ، لاحظنا القوى المحيطة به ، فلا نجد سوى كيانات محدودة الكثافة السكانية على طول الحدود العربية ، فيما عدا بعض المناطق أو الدول القليلة ، وبالتالى . . ففى رأينا أن لحظات تبلور الشعور بالأمن القومى العربى ، ستصبح تلك الكيانات عندها تابعة للقطب العربى ؛ فهى منطقة جاذبة للعالم الآسيوى عبر الخليج العربى ، كما أنها منطقة جاذبة لأفريقيا عبر دول أفريقيا العربية .

(١) لواء د/ محمود خليل ، «الأمن القومى العربى المصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سبق ذكره ص ٤٨-٥٨ .

وهنا يثور التساؤل حول دور الإسلام كقوى جاذبة للعالمين الآسيوى والأفريقى نحو العالم العربى ، وربما يطرح التساؤل حول البعد الدينى فى الأمن القومى العربى ، والعلاقة بين الأمن العربى والأمن الإسلامى ، بل وإعادة طرح مفهوم الأمن ذاته فى ضوء هذا التصور الجديد .

كما أن المنطقة العربية قادرة على أن تكون قوة جذب لدول البحر المتوسط الأوروبية ، من خلال وحدة مصالح العالم القديم ، وضرورة تدعيم الحوار العربى الأوروبى .

كما أن المنطقة العربية - كحلقة وسطى بين دول الجنوب - قادرة على تزعم دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية (دول الجنوب) فى جوارها مع الشمال .

٢ - البعد الاجتماعى والأمن القومى العربى :

إن دراسة البعد الاجتماعى تفترض ضرورة تناول مؤشر السكان والمجتمع :

* السكان من حيث العدد ، ومعدل النمو ، والشكل العام لتوزيع السكان ، ومعدل تأثير ذلك على التنمية والقوة العسكرية المتاحة .
* المجتمع من حيث تركيبته ومدى وجود أقليات ، والديانة السائدة والتكافؤ الاجتماعى ، وإذا حاولنا تطبيق تلك المؤشرات على المنطقة العربية . . نجد أن :

أ - يبلغ عدد سكان الوطن العربى حسب إحصائيات ١٩٨٥ حوالى ١٨١ مليونًا ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٣٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ ، ومصر تمثل - بلا منازع - موقع الريادة بعدد سكانها الذى يزيد أكثر من مليون نسمة كل عام ، وبلغ وفقًا لأرقام عام ١٩٨٥ حوالى ٤٦,٨٠٠ مليون. تقع مصر فى فئة بمفردها ؛ إذ يبلغ عدد سكانها ضعف عدد سكان المغرب الذى يشغل المرتبة الثانية ، ويزيد عن إجمالى سكانى منطقة الجزيرة العربية والخليج (٢٦,٠٢٤) مليونا ، ومنطقة المشرق العربى (٣٤,٤٦١) مليون ولا تزيد عليها إلا مجموعة بلدان المغرب العربى (٥٨,٢٣٦) مليونًا ، وهناك فى الحقيقة تفاوت واضح فى توزيع الموارد البشرية ؛ فالأقطار العربية السبعة الأكثر سكانًا (مصر والمغرب والجزائر والسودان والعراق والسعودية وموريتانيا) تمثل ٧٨,٤٤ ٪ من إجمالى عدد السكان العرب فى ٢٢ قطرًا عربيًا ، بما فيها فلسطين[١] .

(١) د/ على الدين هلال (محرر) «العرب والعالم» ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٩٣) .

ب - والوطن العربى يشهد انفجاراً سكانيًا ؛ إذ يبلغ معدل الزيادة السكانية فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، حوالى ٣,١ ٪ ، وعلى هذا يصل عدد الأطفال العرب - فى أقل من ١٥ عامًا - إلى حوالى ٤٥ ٪ من إجمالى السكان ، بما يعنى عبئًا على القوة الإنتاجية فى المدى القصير ، ودعمًا لها على المدى المتوسط والبعيد .

جـ - يشهد العالم العربى ثورة حضارية ونموًا لمدنه ، وتبلغ نسبة التحضر أدناها فى اليمن ١٠ ٪ وأقصاها فى الكويت ٨٨ ٪ ، ولكن برزت هناك ظاهرة أخرى تتمثل فى التكدس السكانى فى العواصم ؛ حيث احتوت بغداد على ٣١ ٪ من السكان ، والقاهرة ١٨,٥ ٪ ، ودول الخليج حوالى ٧٤ ٪ .

د - يتمتع الوطن العربى بدرجة عالية من التماسك الدينى واللغوى ؛ حيث هناك لغة واحدة وديانة واحدة تربط الأغلبية وإحساس عميق بوجود تراث مشترك . كما يوجد عدد من الأقليات السلالية واللغوية والعرقية والدينية إلى حد ضئيل ، يختلف حجمها وأهميتها من دولة لأخرى ، وأبرزها العراق ولبنان والسودان .

ويؤخذ على الكتابات السابقة أنها تجاهلت البعد الدينى ، كأحد مقومات الترابط بين الأمة العربية ، وفى احتواء مثل تلك الانقسامات .

٣ - البعد السياسى للأمن القومى العربى :

البعد السياسى للأمن القومى العربى من أكثر الأبعاد ، التى يكتنفها الغموض ، بل يراه البعض أنه مصدر ضعف ، وليس قوة للأمن القومى العربى ، ويمكن إرجاع أسباب الاختلاف حول هذا البعد إلى :

* الخبرة التاريخية للدول العربية بمعنى اختلاف التطور السياسى لكل منها ، وانعكاس ذلك على تشكيل الأبنية السياسية ، وتباين القيم السياسية السائدة وطبيعة القيادات ذاتها .
* حتى الآن لم تحقق أى دولة عربية قدرًا من القوة ، يسمح لها بالتفوق على بقية الدول العربية ، وتستطيع به قيادة المنطقة العربية .
* التحديات الخارجية والداخلية التى فرضت على الدول العربية ، وتستهلك جزءًا كبيرًا من جهودها لمواجهتها .

لكن هـذا البعد يمكن لـه أن يصبح عنصـر قوة عن طريق اتفـاق القوى العربيـة على التنـسيق بين أهـدافها القـومية ، وذلك مـن خلال وضع ترتـيب لهذه الأهـداف وفقًا لأهميتها ، مع التزام كـافة الأقطار العربية بها ، وتنسيق الجهود الـعربية الـسياسية إزاء المشاكل ، التى تهم الـوطن العربى ، بمعنى أن تعمل الدول العربية عـلى التشاور فيما بينها فى كافة المـشكلات ، التى تهم أى قطر عربى ، ونحن نلحظ مـثل هذا التنسيق فيما يتعلق بالحوار العربى الأوروبى ، وبالتعاون العربى الأفريقى .

٤ - البعد الاقتصادى للأمن القومى العربى :

يمكن تحديد مؤشرات القوة الاقتصادية العربية فى أربعة مؤشرات ، هى :

أ - القوى البشرية :

فالوطن العربى يمتلك قوة بشرية ، تتميز بالوحدة والزيادة حيث يبلغ حجم العمالة العربية حوالى ٨٦,٥ مليون عربى حسب إحصائيات عام ١٩٨٠ ؛ أى حوالى ٥٤ ٪ من الـسكان والدول العربية ، فى حاجة لـرسم سياسة عربية لاستغلال الأرصدة البشرية لديها بما يتمشى مع الأهداف القومية .

ب - الزراعة :

لازالت الزراعة هى القطاع الرئيسى لمعظم الأقطار العربية ، سواء من حيث تكوينها للدخل القـومى أو نسبة اعتماد السكـان عليها ، وتقدر الأراضى الزراعـية المنزرعة والقابلة للاستزراع حوالى ١٢٥ مليون هكتـار ؛ كما يحظى الوطن العربى بحوالى ٩ ٪ من جملة مراعى العالم .

جـ - الصناعة :

على الرغم من توافر إمكانات النمو الصناعى فى الوطن العربى . . إلا أنه يلاحظ أن الصناعة لازالت تمثل جزءًا ضئيلاً ، سواء من حيث عدد العاملين بها ، أو من حيث نسـبة تكوينها للـدخل القومى ، والوطن العـربى به تركيز على الـصناعات الاستخراجية (أما الصناعات التحويلية فلا تزيد عن ١٢ ٪) .

د - الموارد الطبيعية :

يمتلـك الوطـن الـعربى إمكـانات هائلـة من الموارد الطبـيعية ، سـواء إنتاجًا أو

احتياطيًا . ويحتل الوطن العربى مراكز متقدمة فى انتاج البترول والفوسفات والحديد والغاز الطبيعى ، وكلها مقومات هائلة للأمن القومى العربى .

٥ - البعد العسكرى فى الأمن القومى العربى :

ينظر العالم إلى الدول العربية ، وإلى جميع جيوشها كوحدة واحدة ، وهذا أمر ذو دلالات خطيرة ؛ حيث تسعى الدول الغربية لتحقيق التفوق الإسرائيلى على العرب مجتمعين أو على الأقل لتحقيق التوازن فيما بينهم جميعًا .

ولكننا ننوه إلى أنه إذا كانت الدول الأخرى غير العربية تنظر إلينا على إننا قوة . . إلا أن القيادات العربية قاصرة فى إدراكها لهذه النظرة ، ولكن هناك عديدًا من المؤشرات حول التنسيق العسكرى العربى فى مواجهة الأخطار والأطماع الدولية ، ويمكن إيجاز تلك المؤشرات فيما يلى :

أ - الاعتماد على جيوش متطورة رادعة :

حيث يتم التركيز على القوات الجوية والدفاع الجوى والقوات الخفيفة والمحمولة جوًا وكذلك للاهتمام بالقوات البحرية .

ب - توحيد التركيب التنظيمى للقوات العربية من خلال :

الاتفاق على شكل وحجم الوحدة القتالية ، وقدرتها النيرانية مع تحديد الوحدات المعادلة للوحدة القتالية .

تحديد الوحدات القتالية الخاصة ، مثل : وحدات المواصلات ، والصاعقة ، والدفاع الجوى من حيث : الشكل ، والقدرة القتالية .

الاتفاق على أسلوب السيطرة والقيادة للتشكيلات ، ومن ثم تحديد شكل وتنظيم القيادات على المستويات المختلفة ، حسب ظروفها وإمكاناتها ، كل على حدة .

جـ - توفير المعدات القتالية وتطويرها :

لتلافى الاعتماد الكبير على القوى الكبرى ، بما يجعلنا عرضة للخضوع لشروطها ، ومن ثم فالنظرة الموضوعية تفترض :

١ - العمل بجدية نحو تنمية التصنيع الحربى العربى ، وصولاً إلى مستوى مناسب من الاكتفاء الذاتى .

٢ - اتباع سياسة تنويع مصادر السلاح ؛ منعًا للخضوع لسيطرة دولة واحدة .

د - توحيد العقيدة العسكرية العربية :

تتبع العقيدة العسكرية للدولة من أهدافها ومصالحها الخاصة ، وتتمشى مع قدراتها الذاتية وظروفها المحلية ، وطبيعة عدوها الرئيسى . وفى ضوء ذلك يمكن القول بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين الدول العربية ، ومن ثم فليس عسيرًا استنباط عقيدة عسكرية موحدة ، وهناك ثلاثة تشكيلات فى هذا الشأن :

١ - القيادة العربية الموحدة التى أنشئت فى عام ١٩٦١ ، ولكن لم توضع لها التعليمات والأوامر ، التى تحدد اختصاصاتها وأسلوب عملها ، كما لم تتم دراسة ما قرره وزراء الدفاع العرب من قوات لتوضع تحت قيادتها ، ولكن يمكن إحياؤها ودعمها وتحديد علاقتها بالدول ، التى تعمل لصالحها ، تمكينًا لها من ممارسة واجبها نحو عمل عسكرى موحد .

٢ - التنمية العسكرية الدائمة المكونة من وزراء الدفاع ورؤساء الأركان ، وتقوم بإجراء الأبحاث ، التى من شأنها تحقيق التنسيق والتعاون بين الجيوش العربية مع توحيد عقيدتها القتالية .

٣ - الجهاز العسكرى للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويختص بالبحوث الفنية والعسكرية التى تحتاجها الجيوش العربية ، كما يتولى التحضير لعقد المؤتمرات العسكرية للدول الأعضاء .

هـ - يتمثل توحيد العقيدة العسكرية من خلال استراتيجية عربية فى :

١ - تحديد الأهداف القومية العربية ، ومن ثم تحديد الخطوط العربية الاستراتيجية العسكرية ، بالتنسيق مع الاستراتيجيات الفرعية .

٢ - تحديد العدو المشترك (أو الأخطار المشتركة) الذى يهدد الأمة العربية وأشكال وأنماط التهديد المحتملة .

٣ - حماية الأراضى العربية وحدودها ضد أى تهديد عسكرى خارجى ، يستهدف أى دولة عربية .

٤ - تحديد أسلوب التعاون العسكرى بين الجيوش العربية وقت السلم ، ووقت التعرض للتهديد الخارجى .

٥ - حماية التضامن العربى العسكرى ، وتشكيل قوات أمن عربية للفصل فى المنازعات العربية .

٦ - وضع عدة استراتيجيات إقليمية عربية ، تتناسب كل منها مع مسرح عمليات واحد أو منطقة استراتيجية .

ثانياً : عوامل تهديد الأمن القومى العربى[١] :

يقصد بعوامل التهديد هى تلك العوامل ، التى من شأنها تهديد القيم الداخلية أو كيان الدولة وفقدانها ثقة الجماهير ، سواء بفعل قوى خارجية أو داخلية ، ويمكن تحديد عديد من الأبعاد التى تشكل عوامل تهديد للأمن القومى العربى ، وهى :

١ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الجيوبولوتيكية :

ويمكن تناول خمسة عوامل أساسية تنبع من الطبيعة الإقليمية للكيان العربى وتشكل نواحى الضعف ، وهى :

أ - الامتداد الإقليمى للوطن العربى :

يمتاز الامتداد العربى الشاسع بأنه امتداد أفقى وعرضى ، دون أن يرتبط به أى عمق استراتيجى كبير ، سوى وادى النيل ؛ فهو امتداد أفقى لا يقابله امتداد رأسى ، سوى الخط الممتد من الإسكندرية شمالاً حتى باب المندب جنوبًا ، أو الخط الممتد من الإسكندرية شمالاً حتى منابع النيل جنوبًا . ويضاعف من مخاطر هذا الامتداد :

(١) وجود البحر الأحمر وقناة السويس كمانع مائى فاصل بين القسمين العربيين الآسيوى والأفريقى ، كما أن وجود إسرائيل يعد فاصلاً بين مشرق الوطن العربى ومغربه .

(٢) لا تمتلك السواحل العربية عقبات طبيعية للدفاع ؛ حيث إنها سواحل مفتوحة ، وحتى الجزر التى تمثل مقدمة للإنذار المبكر الذى لا وجود له .

(١) لواء د/ محمود خليل ، «الأمن القومى العربى ، المصرى وحرب أكتوبر» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ ، ٦٩ .

ب - طـول الشواطئ العربية وعـبء الدفاع البـحـرى عـن الحدود الإقليمية ؛ حيث لا توجد منطقة فى العالم تماثل المنطقة العربية من حيث نـسبة طول السواحل إلى عدد السكان ، فالسـواحل العربية مفتوحة صالحة للمـلاحة طول العام ، ولا تحيط بها أية موانع طبيعية للدفاع .

جـ - منطقة وادى النيل وموارد المياه ، وهى المنطقة العربية الوحيدة التى يعتبر بها عمق استراتيجى ، إلا أنها تعانى من أن مصادر مياهها تقع فى أراضٍ غير عربية ، مثل أثيوبيا التى تؤيد انفصال جنوب السـودان ، والكونغو التى تؤيد الوحدة الزنجية فى وسط أفريقـيا بعيدًا عن دول الـشمال . ويتحدث الـبعض عن مشاريـع بين زائير وإسرائيل ، حـول سحب مياه نهر الـنيل نحو نهر الـكونغو ، عن طريق تـفجير بعض الجـبال التى تفصـل بينها . ويتـأكد الأمر إذا ما علمـنا أن مياه نهر الـنيل استخدمت كـسلاح سياسى ضد مصر[1] ، منذ القدم على يد الأحباش والبرتغاليين والإنجليز ، والأثيوبيين والكونغوليين ، والأمـر نفسه ينطبق على العراق وسوريا ؛ حيث ميـاه الفرات ، التى تتحـكم فيها تركيا ، واسـتخدمته كـسلاح سـياسى في حرب الخليج ، ونـحن نحاول أن نلعب بتلـك الورقة ، ونستفيد مـنها من خلال مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية[2] .

د - كثافة الكتل الديموجرافـية المحيطة بالمنطقة العربية ؛ حيث تتركـز الكثافة السكانية العربيـــة فى قلب المنطـقة حول مصر ، ثم تقـل تدريجيًا كلما ابتـعدنا عن وادى النيل ، وذلك فى الوقت الذى يحيـط به فى الأطراف كتل غير عربية ، ذات وزن معين قادرة عـلى جذب أطراف الجسد العـربى ، ولقد حدث هذا فى الإسـكندرونة وعربستـان وطنب الكبرى والصـغرى وجزر أبو موسى والافنـدى ، ولا يوجد ما يمنع حدوثه فى جنوب السودان وموريتانيا والجزائر .

---

(١) د/ أحمد الرشيدى ، «مياه النيل فى سياسة مصر الخارجية ، دراسة فى التاريخ المعاصر» ، فى د/ أحمد يوسف ، «سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير» ، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٠ ، ص ٢٥ .

(٢) لمزيد من التفصيل ، انظر ياسر عاشم : «آفاق الدور التركى» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط عدد ٣ يوليو ١٩٩١ ص ٤٨-٥٦ .

هـ - سياسة «شد الأطراف» حيث يرى د. حامد ربيع أن هذه السياسة اتبعتها بريطانيا ؛ كى تضعف مستعمراتها ؛ حيث لجأت إلى خلق الجيوب حول الامتدادات الإقليمية لدولة معينة ، ثم تشجع تلك الجيوب للتطاول على الجسد الأساسى ؛ كى تضعف من قدرته على المقاومة ، وهذا المبدأ له مجال خصب فى الواقع العربى بحكم الامتداد الإقليمى ؛ الأمر الذى يجعل منه فى لحظات الضعف أحد عوامل التهديد الخطرة ، وذلك بفعل عدة أسباب :

(١) عدم التجانس من حيث المصالح الاقتصادية بين الدول العربية ؛ خاصة الآسيوية من ناحية والأفريقية من ناحية أخرى .

(٢) أن الامتداد الإقليمى لا ترتبط به كثافة ديموجرافية ؛ فالأطراف تكاد تكون خالية من السكان .

(٣) أن مبدأ التسامح الدينى كأحد عناصر التقاليد الإسلامية ، أوجد مفهوم الأقليات الدينية ، ثم تطورت الأقليات القومية ، التى تبرز خطورتها بإدراك تمركزها فى الأطراف .

(٤) امتلاك الأطراف العربية لثروات هائلة متباينة كالبترول فى دول الخليج العربى ، والمياه شمال سوريا ، والثروة الزراعية فى جنوب السودان ، والمعادن فى موريتانيا يغرى الكتل المجاورة .

وهكذا . . فلاشك فى صلاحية المنطقة العربية لتطبيق تلك السياسة فيها ، والخبرة العربية تعرف تلك السياسة منذ الحروب الصليبية ، كما يلاحظ أن إسرائيل قد ورثت هذا المبدأ ، إذ تطبقه مع إيران بما يخلق شللاً للجبهة الشرقية ، كما تبقى احتمالات قيام تركيا بالدور نفسه ، إزاء سوريا ، وقيام أثيوبيا به إزاء اليمن وجنوب السودان ، وحاصل القول أن جوانب القوة وجوانب التهديد الجيوبوليتيكية للعالم العربى تتوقف طبيعتها على البعد السياسى للأمن القومى العربى ، فقد يصبح الامتداد الإقليمى الذى قد يشكل أحد جوانب التهديد مصدر قوة بموجب سياسات أخرى ، أو متغيرات وسيطة .

٢ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية . وتتمثل فى :

أ - بالنسبة للقوى البشرية العربية . . فهناك عدة نقاط ضعف ؛ حيث هناك خلل فى التوزيع السكانى ، فهناك أقطار عربية تعانى من تضخم سكانى فى مواجهة موارد محدودة ، والعكس فى أقطار أخرى ، بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات الضرورية لتخطيط القوى العاملة ، وفقًا لخطط التنمية ومما يزيد الأمر سوءًا انخفاض المستوى الصحى العام ، والتغذية ، وعدم العناية بالطب الوقائى ، وعدم وجود استراتيجية للتعليم والتدريب ، تتمشى مع البرامج التنموية ، وانتشار الأمية .

ب - وبالنسبة للتركيب الاجتماعى فالامتداد الجغرافى يفرض تباينًا اجتماعيًا حادًا بين الأقطار العربية ؛ الأمر الذى كرسه الاستعمار . والوطن العربى يمثل فى الحقيقة منطقة فسيفسائية ؛ حيث يضم عديدًا من الأقليات سواء الدينية مثل المسيحيين واليهود ، وهناك أقليات قومية عرقية كالأكراد والبربر وجنوب السودان ، والواقع أن عديدًا من هذه الأقليات تطالب بتطبيق مبدأ القومية عليها ، وإعطائها قدرًا من الحكم الذاتى ، ومنها ما يطالب بالاستقلال ، وبعض هذه القوى يرتبط بقوى خارجية كالموارنة فى لبنان ؛ حيث لهم علاقة خاصة بفرنسا ، وشيعة لبنان الذين ارتبطوا بإيران بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ .

٣ - عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية . وتصنف إلى :

أ - عوامل تهديد نظامية .

حيث نجد أن هناك تناقضًا شكليًا بين نظم ملكية ونظم جمهورية ، ولكن لم يعد لهذا الانقسام أهمية كأحد عوامل التهديد للأمن القومى العربى ؛ لفقدان المعيار الشكلى لأهميته ولكن برزت تناقضات أخرى من حيث درجة مؤسسية النظام السياسى وغير ذلك . ويمكن التمييز بين النظم السياسية العربية بناء على معيار الرغبة فى إحداث التغير الداخلى ودرجته ؛ بهدف إحداث التنمية إلى :

(١) نظام تقليدى يسعى للتكيف ؛ حيث تسعى الدولة للتطور فى إطارها التقليدى ، مستخدمة الدين مصدرًا للشرعية مثال السعودية والمغرب والأردن .

(٢) نظم ليبرالية دستورية مثل لبنان حتى ١٩٧٦ ومصر قبل ١٩٥٢ ، وإن كان النظام المصرى تكيف الآن ، وأصبح تحت هذا النمط ؛ حيث يتم حل التناقضات الجوهرية فى إطار دستورى .

(٣) نظم ثورية راديكالية حيث تتبنى التغير الجذرى الشامل فى إطار أيديولوجية ثورية ، مع وجود حزب ثورى يعمل على تعبئة الجماهير ، مثل العراق وسوريا واليمن والسودان .

ب - عوامل التهديد الأيدلوجية .

حيث تشهد المنطقة تناقضًا بين ثلاثة اتجاهات رئيسية ، تتمثل فى :

(١) الاتجاه الإسلامى :

وتتزعمه السعودية والأردن والمغرب والسودان إلى حد ما ؛ حيث تستند نظمها إلى شرعية دينية ، ومصدر قوة هذا الاتجاه أنه الإفراز الطبيعى لمعطيات الواقع العربى ، كما أنه يجد صدى عاليًا لدى الجماهير العربية ، وظهور عديد من الجماعات والتنظيمات الدينية ، التى تلعب دورًا متزايد الأهمية على الصعيد السياسى فى مناطق مختلفة على الساحة العربية (الجزائر ومصر ولبنان وتونس والسودان وفلسطين) .

(٢) الاتجاه القومى :

ويركز على الدعوة للقومية العربية ، هادفًا إلى تحقيق مزيد من الخطوات الإيجابية نحو الوحدة العربية ، مثل : مصر الناصرية وسوريا والعراق وليبيا الآن إلى حد كبير . وقد تعرض هذا الاتجاه لعدد من الهزائم ، فرضت عليه ضرورة المراجعة الجذرية لأسسه النظرية التطبيقية .

(٣) الاتجاه الماركسى :

ورغم انهياره عالميًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ورغم أن البيئة الاجتماعية والخلفية التاريخية العربية لا تسمح للأيدلوجية الماركسية بالانتشار ، إلا أن هناك نظمًا عربية أعلنت تبنيها لهذا التوجيه مثل اليمن الجنوبى قبل الوحدة ، وأصل مراحل الحرب الأهلية اليمنية مؤخرًا ترجع - فى أحد أسبابها - إلى الخلافات الأيدلوجية بين الشمال والجنوب .

جـ - الاختلاف بين النظم العربية فى إدراك الأخطار والتهديدات والتحديات ، ولايرجع ذلك إلى الاختلاف فى التوجيهات السياسية للأقطار العربية وتحالفاتها الدولية فقط ، وإنما أيضًا إلى اعتبارات الموقع الجغرافى والخصوصية التاريخية لكل منها ؛ فعلى سبيل المثال مواطنو المغرب العربى أكثر انشغالاً بمشكلة الصحراء

المغربية من نظرائهم فى المشرق ، والعكس صحيح بالنسبة إلى مواطنى الخليج الذين يلاحقون التحركات الإيرانية فى المنطقة والأحداث العراقية يومًا بيوم ، وبالنسبة لسوريا .. فإن ما يحدث فى لبنان هو الشغل الشاغل .. وهكذا تتفاوت وتتباين أولويات إدراك الخطر من بلد عربى لآخر .

د - تزايد النزعات الإقليمية الجزئية فى داخل المنطقة العربية ، فهناك مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون المغاربى فتلك النزعات الإقليمية إذا قصد منها إخراج منطقة ما من تفاعلات الوطن العربى ككل ، يصبح تأثيرها سلبيًا ، بالإضافة إلى تزايد النزعات الإقليمية . هناك أيضًا خلافات عديدة عربية ، مثل : قطر والبحرين ، وقطر والسعودية ، والإمارات والسعودية ، والكويت والعراق ، والجزائر والمغرب ، ومصر والسودان وكذلك الحرب الأهلية اليمنية وغير ذلك .

هـ - تناقضات تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى :

لقد مثل الاستعمار الصهيونى فى فلسطين خطرًا بالغًا فى الأمة ؛ حيث استهدف إيقاف المد التحررى فى المنطقة ، واستنزاف طاقات الأمة العربية ، ولقد أدى تقسيم الدول العربية فى مواجهة هذا الخطر إلى دول مساندة ، ودول مواجهة ، تحمل أعباء هائلة ، فى حين انخفضت نسبة الأعباء التى تحملتها باقى الدول العربية ؛ الأمر الذى انعكس على نمط السياسات ، التى اتبعها كل قسم من هذه الدول تجاه حل القضية ؛ فلقد تبنت دول المواجهة فى الستينيات مفهومًا للصراع مع إسرائيل ؛ باعتباره صراعًا حضاريًا يمتد لفترة طويلة ، ويشمل كل الأبعاد ، وحاولت فى إطار هذا المفهوم اتباع سياسة الردع تجاه إسرائيل ؛ أى منعها من التفوق فى أى مجال على الأمة العربية مجتمعة ، وشهدت حرب أكتوبر منهاجية واضحة لهذا المفهوم ، بيد أن الأعباء الضخمة للحروب التى تحملتها دول المواجهة ، وعدم قدرة اقتصادياتها على تحملها ، مع تفجر متغيرات جديدة بالمنطقة تمثلت فى تدفق البترول لدى دول عربية ، لم تواجه إسرائيل مباشرة ، وترتبط بمصالح وثيقة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع تفاعل المتغيرين ظهر اتجاهين : الأول قادته مصر ، وتمثل فى الدعوة إلى الحل السلمى للقضية ، وعبَّر عن نفسه فى اتفاقيات فض الأشتباك ، وكامب ديفيد ، ومعاهدة السلام ١٩٧٩ .

والاتجاه الثانى يقوم على رفض الاتجاه الأول ، ولكنه لم يقدم استراتيجية واضحة وبديلة لحل الصراع ، ولقد أثبت الاتجاه الأول نجاحه بعد ١٥ سنة من تطبيقه ، ونرى ذلك واضحًا فى المفاوضات العربية الإسرائيلية التى لاتزال دائرة حتى الآن.

٤ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية :

رغم أن هناك إطارًا مشتركًا يجمع بين الدول العربية اقتصاديًا . . فإن هناك تفاوتًا واضحًا فى أوضاع تلك الدول ، سواء من حيث مستوى النمو الاقتصادى والتطور الصناعى أو من حيث النظم الاقتصادية المتبعة فى التنمية . ولشعوب العالم العربى عدة سمات مهمة ، هى :

أ - اتباع أنظمة اقتصادية متباينة بين الرأسمالية والاشتراكية ، وفقًا للنظم السياسية السائدة .

ب - التنافس وليس التكامل بين الأنظمة الاقتصادية ؛ مما يحد من قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

جـ - التناقضات الهيكلية بين الدول العربية البترولية وغير البترولية ؛ حيث يوجد تفاوت طبقى متسع بين بلدان اليسر وبلدان العسر على حد قولة البعض ؛ الأمر الذى أوجد مناخًا نفسيًا مختلفًا فى كل من المجموعتين ، حول معنى التنمية وكيفية التطور الاجتماعى . ولفترة تصورت النخبة الحاكمة فى أغلب البلدان النفطية وبعض البلدان غير النفطية ، أن النفط يقدم بلسمًا شافيًا وحلاً جاهزًا لقضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وأن مشاكل التنمية يمكن شراء حلول تقنية لها ، ولقد أدى ذلك إلى نتيجة مؤداها لدى البعض أن مشاكل البلاد التعيسة يمكن حلها دون ارتباطها بالدول الفقيرة ، بل إن هذه الدول الفقيرة عبء عليها ، وأن التكامل المستهدف ليس مع البلاد العربية الأخرى ، بل مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية المتقدمة[1] .

د - بدائية الأساليب الإنتاجية وتدنى مستوى الإنتاجية بالنسبة للموارد والعمالة ، أما بالنسبة لنقاط الضعف فى البنيان الاقتصادى العربى فيمكن تعرفها من الآتى :

١ - الزراعة :

على الرغم من أن المساحة الكلية للوطن تبلغ ١٣٨٦ مليون هكتار . . فإن

(١) د/ على الدين هلال (محرر) ، العرب والعالم ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٢ .

المساحة المنزرعة لا تتجاوز ٥٠ مليون هكتار ، كما أن ضيق هذه المساحة . قد اقترن بتوزيع غير متوازن لها بين البلدان العربية ، مع عدم وجود البنية الأساسية اللازمة للاستغلال الزراعى فى تلك البلدان ، وترتب على ذلك أن أصبح الوطن العربى مستوردًا لعديد من السلع الغذائية ؛ خاصة الحبوب .

٢ - الصناعة :

تتميز الصناعة العربية بالضعف ، ويظهر ذلك من خلال مساهمتها المحدودة كأحد مكونات الناتج القومى فى أغلب الأقطار العربية ، كما أن تضخم دور الصناعة الاستخراجية ؛ خاصة فى الأقطار النفطية لا يعبر عن تقدم صناعى حقيقى ، بالإضافة إلى الافتقار إلى الصناعات الثقيلة ، بما فيها عدا مصر ، وكذلك عدم الاهتمام بالصناعات الحربية .

٣ - رؤوس الأموال :

حيث تتجه الفوائض المتقدمة العربية إلى الاستثمار خارج المنطقة العربية ، وبالتالى تعرضها المستمر لانخفاض قوتها الشرائية ، طبقًا للأزمات النقدية العالمية .

٥ - عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية :

يمكن النظر إلى هذا الجانب من خلال عدة مؤشرات ، هى :

أ - على حين يصل حجم القوات المسلحة العربية إلى حوالى ١,٥ مليون جندى ، إلا أن إمكانياتها وكفاءتها مازالت دون المستوى العالمى ، ولا تتوافر لأى جيش عربى المقدرة على نقل قوات ضخمة من مسرح لآخر ، عدا مصر ، كما أن عدم وضع اتفاقية للتكامل العسكرى ، نتج عنه أن معظم الدول العربية توجه اهتمامها أساسًا للقوات البرية ، دون اهتمام بالقوات البحرية والجوية ، التى تكفل سرعة الحركة والمناورة فى البر والبحر والجو .

ب - إن اتفاقية الدفاع المشترك على مستوى الجامعة العربية ، أو الاتفاقيات الثنائية أو قيادة عربية موحدة لم تحقق أهدافها ؛ نتيجة لازدياد الخلافات السياسية ؛ الأمر الذى أدَّى إلى :

(١) عدم الاهتمام من جانب الدول العربية - ماعدا مصر وسوريا ، ولفترة محدودة - بموضوع الجبهات الأخرى ، بما يعطى لإسرائيل الفرصة للقيام

باعتداءات متكررة على مراكز المقاومة فى الجبهات العربية ، دون الاستعداد لمواجهتها .

(٢) عدم الاتفاق على تنويع مصادر السلاح على المستوى القومى ، بما يتطلبه مبدأ توزيع الأدوار ، وبما يحقق التوازن الاستراتيجى فى البناء التنظيمى للقوات العربية .

(٣) عدم استمرارية الهيئة العربية للتصنيع على مستوى قومى ، بعد أن بدأت بكونها مصدراً لإنتاج السلاح العربى .

جـ - إن نسبة ما تقتطعه دول المواجهة من دخلها القومى للإنفاق العسكرى ، يفو مثيله فى بعض الدول العالمية ؛ مما يمثل عبئًا على الاقتصاد المحدود لتلك الدول ومثال ذلك أنه فى الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٨ زاد معدل النفقات العسكرية عل مستوى العالم بنسبة ١٦,٥ ٪ ، بينما بلغ معدل الزيادة فى الشرق الأوسط أكثر من ٢٠٠ ٪ ، كما وصل معدل زيادة واردات السلاح على المستوى الدولى ، فى الفترة نفسها حوالى ١٧٣,٥ ٪ ، بينما زاد فى الشرق الأوسط عن ٥٣٦ ٪ ، ومعنى هذا أن التضخم فى الإنفاق العسكرى قد تم توجيهه فقط نحو واردات السلاح .

د - تخلخل البنية العسكرية لدول الجبهة الشرقية ، وذلك نظراً لتدمير القوة العسكرية العراقية ؛ مما يؤثر بالسلب على الإمكانات الكلية للعرب ، وكذلك الاتجاه نحو السلام مع إسرائيل مما أدى إلى بروز بعض الخلل فى هيكل التركيب العسكرى ؛ حيث هناك خلافات عربية - عربية بشأن هذا الأمر ، ما بين قوى مؤيدة وقوى رافضة، وقوى مترددة. وهذا كله مما لاشك فيه يزيد من حرية الحركة الإسرائيلية ؛ حيث تقوم إسرائيل باستغلال حالة التفسخ العربى فى محاولة لتثبيت مواقعها كحليف استراتيجى للغرب ، وفى إعادة ترتيب أولوياتها الدفاعية والاقتصادية .

هـ - كذلك يلعب النظام العالمى الذى يعيشه الآن - والذى لا يزال الخلاف حول توصيفه دائراً حتى الآن - دوراً سالبًا فيما يتعلق بالقوة العربية ، وعدم وضوح أهدافها . ومما لاشك فيه أن إيران وتركيا ومن قبلهما إسرائيل يمثلون تهديداً حقيقياً للأمن القومى العربى ؛ فإيران بما لديها من قوة عسكرية ؛ خاصة بعد انهيار العراق ، واتضاح أطماعها فى الخليج العربى ، باحتلال جزر طنب

الصغرى وطنب الكبرى ، وتصديرها للثورة فى القرن الأفريقى ، وفى السودان ، وتمويلها للحركات المتطرفة فى مصر والجزائر وتونس . ومما يزيد الأمر سوءاً التعاون الإيرانى مع كل من الصين وكوريا الشمالية والجمهوريات السوفيتية المستقلة فى المجالات العسكرية التقليدية والنووية ، ولهذا فهى ترفض أي نظام أمنى عربى ، وقد رفضت إعلان دمشق[1] .

أما تركيا . . فبالإضافة إلى قوتها العسكرية ، فهى تمسك بورقة المياه كورقة ضغط على كل من سوريا والعراق ، ومن ثم على الأمن القومى العربى ، ناهيك عن الأطماع الإسرائيلية فى المنطقة العربية[2] .

(١) لمزيد من التفصيل ، انظر : عمرو شافعى : «آفاق الدور الإيرانى» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، عدد ٣ ، مرجع سابق ذكره ص ٤٠ إلى ٤٧ .

(٢) طه المجدب : «المعضلة القومية للأمن العربى» الدور الإسرائيلى والإيرانى فى التسعنت العربى» ، الأهرام ، ٣/٧/٩٤ ، ص ٥ .

الدوائر الأمنية للأمن القومى العربى

ما أهم الدوائر الأمنية التى بتهديدها يتهدد الأمن القومى العربى ؟ وما مستويات وأبعاد تلك الدوائر والأدوات والوسائل الواجب اتباعها فى حالة تعرضها للتهديد ؟

يمكنى تحديد أهم الدوائر الأمنية المباشرة للأمن القومى العربى فى ثلاث دوائر ، هى :

١ - الدائرة الأمنية للبحر المتوسط .

٢ - الدائرة الأمنية للبحر الأحمر .

٣ - الدائرة الأمنية للخليج العربى .

وسوف نتناول بالتحليل كيف تشكل هذه الدوائر أبعاداً مهمة للأمن القومى العربى :

١ - البحر المتوسط

تنبع أهمية البحر المتوسط كإحدى دوائر الأمن القومى العربى المباشر ، من خلال عدة اعتبارات ، أهمها :

أ - أن هناك سبع دول عربية تقع على شواطئه الجنوبية والشرقية لمسافة لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل ، هذا بالإضافة إلى الامتداد الذى يشغله قطاع غزة ، التابع لدولة فلسطين العربية ، كما أن الدول العربية لديها فرصة أفضل فى التحكم فى الجزء الجنوبى منه بحكم أنه أقل تعرجًا ، وبه كثير من الموانى الصالحة ، وكذلك ملاءمة الطقس . ويزيد من أهمية البحر المتوسط اعتباره بحرًا مغلقًا ، يتحكم فى مداخله ومخارجه من ناحية الغرب جبل طارق ، ومن ناحية الشرق قناة السويس (الإرادة العربية) .

ب - أن البحر المتوسط له أهميته الحيوية بالنسبة للبلاد العربية ، التى لا تقع على شواطئه مباشرة ، ونقصد به بلدان الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص ، والبحر المتوسط هو شريان الحياة للبلاد النفطية ، والتى ترسل نفطها سواء بخطوط الأنابيب أو بالناقلات إلى الشواطئ الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط .

جـ - أن الاهتمام بالبحر المتوسط لا يقتصر على الدول العربية ، ولا على البلدان المطلة عليه ، ولكنه على اهتمام بالغ من قوى أخرى ؛ فالبحر المتوسط ، بالإضافة إلى ذلك

يمثل منطقة شديدة الحساسية للاتحاد السوفيتى (السابق) والجمهوريات السوفيتية المستقلة حاليًا ، من ناحية كونه المنفذ الوحيد إلى الشواطئ الدافئة بعيدًا عن مشقة الدوران من بحر البلطيق إلى المحيط الهندى ، ورأس الرجاء الصالح .

كما أن البحر المتوسط منطقة حساسة لأمن هذه الجمهوريات ، والبحر المتوسط أيضًا ذو أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على المنطقة من ناحية ، ولتحقيق الأمن الأوروبى من ناحية أخرى ، ولضمان تدفق البترول إليها من ناحية ثالثة ، ولتمكينها من تحقيق الأمن والسلام العالمى من ناحية رابعة و . . . هكذا يمثل البحر المتوسط والدول العربية المطلة عليه أهمية قصوى للقوى العالمية .

د - يمثل البحر المتوسط ودولة العربية المطلة عليه الحزام الأمنى الحيوى لأوروبا الغربية ، ويحتفظ بهذه الاستراتيجية الخاصة أو بغض النظر عن العلاقات بين الشرق والغرب والنظام العالمى القائم . . فسيظل البحر المتوسط وسيلة حماية دائمة للغرب ، وفى الوقت نفسه وسيلة للربط بين أوروبا ذاتها كإقليم ، وبين مصادر النفط والموارد الاستراتيجية لها فى آسيا وإفريقيا ، ولعل مشروع أوروبا ١٩٩٢ ذو أثر كبير على العالم العربى ، مالم يسارع باتخاذ استراتيجية موحدة لعقد اتفاقيات جماعية[١] .

هـ - إن دراسة البحر المتوسط كإحدى الدوائر الأمنية تفرض علينا مبدأ ثابتًا ، وهو تحييد البحر المتوسط ؛ بمعنى إفراغه من القوى التى لا تنتمى إليه ؛ فالبحر المتوسط يجب أن يظل بعيدًا عن الصراع بين قوى التوازن الكبرى فى النظام العالمى ، ومبدأ التحييد هذا أضحى ضرورة لكل من الأمن العربى والأمن الأوروبى ، فهو فى صالح الأمن العربى كأداة حقيقية لحماية الشواطئ العربية من التهديد العسكرى ، كما أنه أداة حقيقية لخلق الشلل فى مفهوم الأمن القومى الإسرائيلى ، الذى يقوم على جذب الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة بما يطرح تساؤلاً حول العلاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن الإسرائيلى فى دائرة البحر المتوسط ، وهذا من صالح الأمن القومى العربى ألا يحدث أى تواجد غير إقليمى فى جميع أجزاء البحر المتوسط ، وهذا لا يقتصر على مشاكل الدفاع الإقليمى ، بل يتعداه إلى تحجيم الدور الإسرائيلى فى المنطقة . وإذا لم يكن من

(١) د/ علاء نوار ، «التغيرات فى حوض البحر المتوسط ، ومستقبل دول جنوب المنطقة» ، مجلة أوراق الشرق الاوسط ، (القاهرة) المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، عدد (٦) يوليو ٩٢ ص ٦٤-٧٣ .

الممكن تحقيق هذا المبدأ . . فمن الضرورى عدم ترك قوة واحدة ، تنفرد بالوجود بالبحر المتوسط وهذا يعود لكـون البحر المتوسط ، له صفتان يمكن استعمـالهما لصالح الأمن العربى :

١ - أنه بحر مغلق ، يمكن أن يتحول إلـى مصيدة لأى أسطول يتمركز فيه إذا أمكن تلغيم مدخله .

٢ - أنه بحر ضيق لا يسمح بحرية المناورة فهو ضيق المساحة .

وهكذا يمكن للإرادة العربية أن تصبح أحد عناصر التحكم الاستراتيجى فى البحر المتوسط ؛ فهو يعطى للمنطقة قدرة معينة على التلاعب .

٢ - البحر الأحمر[١]

تنبع أهميـة البحر الأحـمر كإحدى دوائـر الأمن العربـى المباشرة ، مـن خلال عدة اعتبارات ، هى :

أ - من الناحية الاسـتراتيجية . . فالبحر الأحمـر يمثل قناة الوصل بين البحـار المفتوحة فى المحيطين الهندى والأطلـنطى عبر البحر المتوسط وقناة السويـس ، فضلاً عن تحكمه فى مداخل ومخارج كـل من البحر المتوسط والخليـج العربى ؛ فأى تحرك عبـر أى منهما يجب أن يمر بالبحر الأحمـر ، وتتضح هذه الأهمية فيما يتعلق بناقـلة البترول المتحركة من وإلى الخليج العربى ؛ فإذا كان حل أزمة الطاقـة من ناحية كمية الإنتاج مفتاحه فى الخليج العربى . . فإن حلها من ناحية النقل يعتمد على البحر الأحمر .

ب - يبلغ عدد سكان الدول العربية المطلـة على البحر الأحمر ١٠٠ مـليون نسمة ، كما أن الـساحل الغربى له ، والبالغ طوله ٢٢٠٠ كم ، يوجد منها ٤٠٠ كم فقط لدول غير عربية ، أما باقى الساحل فهو عربى ؛ فضلاً عن الساحل الشرقى كله . كما أن أغلب الحمولات البحرية الـتى تمر فى البحر الأحمر حمولات عربية؛ حيث يمر به ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون من إنتاج النفط العربى ، وهذا يضفى أهمية خاصة للبحر الأحمر فى أمن هذه الدول العربية المطلة عليه .

جـ - يطـل على كل من شـاطئ البحر الأحمـر دولتان من أكبـر الدول العربيـة ، هما :

(١) لمزيد من التفصيل ، حول امن البحر الأحمر ، انظر : أوراق ندوة (باب المندب والأمن القومى العربى : نظرة مستقبلية) ، والتى عقدت بعمان بالأردن فى الفترة من ٢١ : ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٦ م.

السعودية فى الشاطئ الشرقى ، وهى إحدى أكبر الدول العربية ، فضلاً عن وجود المناطق المقدسة بها ، ومصر فى الشاطئ الغربى ، وهى مركز الثقل الأول فى الوطن العربى ، وطول سواحل كل من الدولتين المطلة على البحر الأحمر يجعل منه منطقة حساسة لأمن كليهما ، خاصة فيما يتعلق بإمكانة السيطرة على منابع النيل ، من خلال التوغل غربًا من على شاطئ البحر ، وبالتالى تهديدًا للأمن المصرى فى الصميم .

وعودة للتاريخ القديم - وبالتحديد عام ١٥٠٥ م - نجد محاولة برتغالية بقيادة البوكيرك للسيطرة على البوابات البحرية الرئيسية ، منها باب المندب ، وكان البرتغاليون يهدفون إلى القضاء على الإمبراطورية المملوكية بقيادة قنصوه الغورى ، وإضعاف قدرتهم واحتلالها للتحكم فى طرق التجارة الرئيسية إلى الشرق الأقصى ، ولتحقيق ذلك فكروا فى تغير مجرى نهر النيل ؛ لجعله يصب فى البحر الأحمر ، بدلاً من المتوسط وذلك بمساندة الحبشة ، وهدفه أيضًا الاستيلاء على الأراضى المقدسة ، واقتحام المسجد النبوى، وأخذ رفات النبى ﷺ لتساوم عليها العرب من أجل استرداد بيت المقدس .

د - وتلك الأهمية البالغة تعنى أن أحد ثوابت الأمن العربى ، يتركز فى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ، وتنظيم أوضاعه الدفاعية على هذا الأساس ، بما يعنى ضرورة توافر عنصرين :

١ - ضرورة إضفاء الأمن والاستقرار على البحر الأحمر ، وذلك بإبقائه بعيدًا عن الصراعات الدولية ؛ أى ضرورة تحييد البحر الأحمر ، وإذا كان مبدأ تحييد البحر المتوسط سوف يحطم الأمن الإسرائيلى . . فإن عروبة البحر الأحمر تعتبر ضربة قاضية للأمن الإسرائيلى، الذى يسعى إلى استغلال البحر الأحمر؛ لإيجاد عمق إستراتيجى ، يتيح لإسرائيل صد أى نشاط عسكرى عربى فى المنطقة ، وكسر أى حصار عربى فى المستقبل ضد البحرية الإسرائيلية فى حالة المواجهة[1] .

وعلى ذلك . . فإن كل دولة عربية مدعوة - بالإضافة إلى جهودها الذاتية لتأمين مياهها الإقليمية ، وتأكيد سيادتها البحرية فى نطاق مصالحها الوطنية - إلى إيجاد نوع من التحالف الإقليمى لفرض الأمن والاستقرار فى البحر الأحمر .

٢ - ضمان حرية الدول المطلة على البحر الأحمر فى حرية تنمية مواردها الطبيعية ، لايجب أن يقلل من طبيعة البحر الأحمر ، كممر دولى مفتوح لجميع الدول .

(١) عماد جاد ، «إسرائيل فى حوض البحر الأحمر» ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، عدد ٨ ، ١٩٩٣ ، ص ٦٥-٦٦ .

٣ - الخليج العربى

وهو أهم الدوائر الأمنية فى الوطن العربى ؛ خاصة من حيث ارتباطها بأبعاد إقليمية ودولية ، سواء استراتيجيًا وعسكريًا واقتصاديًا . ومن أهم الاعتبارات التى تسبغ تلك الأهمية على هذه المنطقة ما يلى :

أ - الأهمية الاستراتيجية للمنطقة :

هذه المنطقة من أهم المناطق فى الحزام الأمنى ، الذى كانت تطوق به الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتى فى إطار الاستراتيجية العملية لها ، وفى الوقت نفسه مثلت المنطقة ، بالتالى ، أهمية خاصة للاتحاد السوفيتى ؛ مما كان يستوجب توافر نفوذ دائم ومستمر له بها لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية[١] . وتحتل منطقة الخليج جزءًا ممتدًا إلى أقصى عمق متصدر فى منطقة جنوب غرب آسيا ، وبالتالى . . فيمكن عن طريقه تهديد العمق الإيرانى أو السوفيتى والجمهوريات السوفيتية المستقلة ، أو الهندى أو الصينى فى آن واحد[٢] .

ب - الأهمية الاقتصادية للمنطقة :

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمنطقة فى كونها المنبع الرئيسى لمصادر الطاقة البترولية ؛ فهى شريان الحضارة الغربية أو الحبل السرى لها - على حد قول بريزسكى - حيث يزيد حجم احتياطى البترول فى الخليج عن ٦٠ ٪ من احتياطى البترول العالمى ؛ فى حين لا تستهلك المنطقة منه أكثر من ١ ٪ فقط من الإنتاج العالمى[٣] .

وهذا يجعل المنطقة المصدر الأول لشريان الحياة فى الدول المتقدمة كلها ، ويركز فيها بالتالى مصالح حيوية للقوى الكبرى فى العالم .

ونتيجة هذين البعدين للأهمية تعرضت المنطقة للصراعات العنيفة من جانب أطراف محلية وإقليمية ودولية ، ترتب عليها انعدام حالة الأمن فى الخليج .

---

(١) د/ يحيى حلمى رجب ، «الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر» (الكويت : مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ط ١ ، ١٩٨٩ ، ص ٦٥ - ٧٣ .

(٢) لواء د/ محمود خليل : «الأمن القومى العربى المصرى وحرب أكتوبر» ، م. س. ذ ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

١ - مصادر التهديد المحلية[١] :

فالمنطقة جيوبولتيكيًا صحراء مكشوفة ، ولا توجد فيها عوائق طبيعية ، وساحل منبسط لا يعرف التعرجات ، وتكمن خطورة تلك الأوضاع لو قارناها بالجانب الإيرانى ؛ حيث توجد هضبة عالية صعبة التضاريس ، ويرتبط بها وفرة وكثافة سكانية عالية على عكس الساحل العربى من الخليج ؛ فعلى امتداد مائة ألف ميل مربع وطوله ٦٠٠ ميل من مصب شط العرب ، حتى ساحل عمان . . لا يقطنها سوى مليون نسمة فى أعلى التقديرات ، وخطورة الناحية الديموجرافية ليست فقط فى ندرتها ، بل فى أن حوالى ٤٥ ٪ من هؤلاء السكان عبارة عن عمالة أجنبية ، وكذلك هناك الانقسام بين الشيعة ، وقيام إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ بزعامة العنصر الشيعى ، فى حين تدعى السعودية زعامة العالم الإسلامى .

وقد عكست الثورة الإيرانية خطورة عدم التجانس ؛ حيث رفعت الإسلام أساسًا لنظام الحكم ، وسعت إلى تصدير الثورة إلى الجانب الآخر من الخليج .

وكذلك هناك مشاكل حدودية لا تنتهى ، وأطماع محلية توسعية ، سواء بين الدول العربية مع بعضها البعض ، أو مع إيران ؛ فهناك الخلاف أو النزاع الكويتى العراقى ، وهناك الخلاف السعودى الإماراتى ، وخلاف بين قطر والبحرين ، وهناك الصراع الإيرانى العراقى حول شط العرب ، وهناك الصراع الإيرانى الإماراتى حول جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى . ولعل قيام إيران بامتلاك هذه الجزر بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، يأتى فى إطار الفراغ العسكرى الذى تركه تدمير القوة العسكرية العراقية ، وبروز القوة الإيرانية كقوة إقليمية وحيدة فى المنطقة ، تبحث لها عن دور فى ترتيبات الأمن بالمنطقة فيما بعد الحرب[٢] .

٢ - مصادر التهديد الإقليمية[٣] :

فالمنطقة تشهد صراعًا واضحًا بين القوة الإقليمية الرئيسية فى المنطقة ، أى العراق وإيران والسعودية ؛ مما يحول دون اتفاقها على موقف واحد بالنسبة لأمن الخليج ، وكل منها يرغب فى القيام بدور الدولة الكبرى «القائد» فى المنطقة ، ويمكن تفسير

(١) المرجع السابق ص ٧٧-٨٨ .

(٢) د/ جلال محمود رأفت ، «الصومال والأمن القومى العربى ، سيناريوهات المستقبل» ، مجلة أوراق الشرق ، عدد ٨ ، مراجع سابقة ص ٨٩ .

(٣) لواء أ ح د/ محمود خليل ، «الأمن القومى العربى والمصرى وحرب أكتوبر» م. س. ذ ص ٧٦ .

حرب الخليج الثانية جزئيًا فى هذا الإطار ، وكذلك هناك صراع بين هذه القوى ، حول الطابع المميز للخليج ؛ فمنذ السبعينيات ، سيطرت على إيران الشاه حالة تطرف للفارسية ، وذلك اتضح فى سعى النظام الإيرانى لإثبات تفوقه الذاتى ، من خلال إحياء جذور تاريخية تجاوزتها التطورات العامة ، ويظهر ذلك من خلال رفض إيران اسم الخليج العربى ، ورفع مسمى الخليج الفارسى والدفع برعاياها إلى الهجرة إلى الساحل العربى للخليج ، الذى يعانى من فراغ سكانى هائل ، ولتجعل الخليج سوقًا لاستيعاب العمالة الإيرانية الزائدة ، كما أن هناك صراعًا حول الثروات البترولية ، ومن ثم خلاف حول الحرف القارى والمياه الإقليمية بين دول المنطقة ، بالإضافة إلى قيام إيران بتصدير المد الإسلامى الشيعى منذ قيام الثورة بها فى عام ١٩٧٩ .

٣ - مصادر التهديد الدولية وملخصها :

إن القوى الكبرى فى سعيها لتحقيق أمنها ومصالحها فى المنطقة ، قد شكلت مصدر تهديد لأمن الخليج من الزاوية العربية ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى .

علاقة أمن الخليج بالأمن القومى العربى :

إذا كان أمن الخليج يعنى حمايته من التهديد الخارجى المسلح وضمان سلامة أراضيه ووحدته الإقليمية والحفاظ على ثرواته الطبيعية ، وضمان حد معقول من الرفاهية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسى . . فإن علاقة أمن الخليج بالأمن العربى هى علاقة الجزء بالكل ؛ فتهديد أمن الخليج العربى ، هو فى اللحظة نفسها تهديد للأمن العربى ، وتقدم الحرب العراقية - الإيرانية نموذجًا لذلك ، كما أن إعلان دمشق يأتى فى هذا الإطار ؛ حيث أكدت التجارب العملية أنه لا توجد دولة عربية قادرة بمفردها على ردع العدوان عن إقليمها وشعبها ؛ ولذلك فالحاجة شديد إلى وجود مفهوم أشمل للأمن القومى العربى[١] . وكذلك لا تزال القوى العسكرية الإسرائيلية تمثل أكبر تهديد مباشر ضد الدول العربية الخليجية والعربية عامة[٢] .

---

(١) طه المجدوب، «المعضلة القومية للأمن العربى: العلاقات العربية - العربية تضل الطريق»، الأهرام ، ١٧/٧/١٩٩٤ ، ص٥ .

(٢) لواء / احمد عبد الحليم : «دول الخليج والصراع» مجلة أوراق الشرق الأوسط ، عدد ٣ ، مرجع سابق يوضح فى صفحة ٥٩ و ص ٦٠ ما يعرف بمخطط شارون» والذى ظهر إلى الوجود عام ١٩٨٣ ، اريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك ؛ حين تبنى فكرة اسقاط ورقة الضغط البترولية العربية ، وذلك باستخدام القوة العسكرية لاحتلال منابع النفط عبر الأردن ، وحسم ما يسمى بالقضية الفلسطينية ، وقد وردت أفكاره هذه بجريدة (يدعوت احرونوت) الإسرائيلية .

المبحث الثالث

مفهوم الأمن القومى المصرى

إن تناول مفهوم الأمن القومى يقتضى دراسة الأبعاد المجتمعية للجسد المصرى ، واستخلاص عناصر القوة وعوامل التهديد للأمن القومى المصرى ، تمهيدًا لتهديد الدوائر الأمنية ، التى يهتم بها الأمن المصرى ، ثم استخلاص أهم المبادئ والأسس ، التى يقوم عليها الأمن القومى المصرى ، والعلاقة بينه وبين الأمن القومى العربى .

أولاً : الأبعاد المجتمعية للأمن القومى المصرى :

يمكن تحديد الأبعاد الأكثر دلالة من حيث معطيات الأمن القومى المصرى ، فى أربعة أبعاد تدور فى دائرة متكاملة مترابطة ؛ من حيث علاقة التأثير والتأثر ، وهى :

١ - البعد الجيوبولتيكى :

من خلال دراسة موقع مصر الاستراتيجى . . يمكننا استخلاص عدة مؤشرات مهمة من حيث مقومات الأمن القومى المصرى :

أ - فهى نقطة التقاء القارات الثلاث للعالم ، فهذه القارات تتقابل حول مصر : قارة اسيا ؛ حيث سيناء جزء منها ، وقارة أفريقيا حيث مصر هى بوابتها الشمالية الشرقية ، وقارة أوروبا ، حيث لا يفصلها سوى البحر المتوسط ، وزاد من أهميتها ربط قناة السويس لكل من البحرين الأحمر والمتوسط ؛ فأصبحت مصر مركزًا يربط الغرب (الأمريكتين) بالشرق (آسيا والاتحاد السوفيتى سابقًا) ؛ مما زاد من الأهمية الاستراتيجية لها .

ب - إن الأخطار التى تعرضت لها مصر دائمًا جاءتها من الشمال والشرق ، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويًا وعارضًا .

جـ - ترتبط منطقة الشام عضويًا وتاريخيًا وجغرافيًا بمصر ، وكل خطر يهدد الشام يهدد مصر تلقائيًا ، فساحل مصر الشمالى وساحل الشام يكونان معًا زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط ، ويمثلان معًا وحدة استراتيجية واحدة .

د - تتمتع مصر بعدد من عناصر القوة من الناحية الجيوبولتيكية ، ومنها :

- أنها تمتد فى قلبى القارة فى خط مستطيل ، تحيط به الصحراء الشرقية بسلسلة جبالها المرتفعة ، والصحراء الغربية التى تعد أصعب معبر عرفته القارة .
- أنها تتمتع بعمق استراتيجى ، من خلال امتدادها نحو الجنوب ؛ فالصعيد قد أعطى لمصر عمقًا فى أفريقيا .

٢ - البعد الاجتماعى :

ويمكن من خلال استقراء خريطة مصر الاجتماعية استخلاص المؤشرات الاجتماعية التالية :

أ - يتمتع سكان مصر بأصل عرقى واحد ، فى شبه اندماج كامل ، له خصائصه المميزة ، ويتحدث السكان لغة واحدة هى اللغة العربية ، على عكس عديد من الدول العربية التى تعرف عديدًا من الأقليات السلالية أو اللغوية .

ب - إن مصر غنية بالسكان ، والذين سيصل عددهم إلى أكثر من ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ؛ فهى قلب الوطن العربى من الناحية السكانية .

جـ - تتمتع مصر بتجانس ووفرة فى الموارد البشرية ، يمثلان رصيدًا كبيرًا عند توافر الإمكانيات وخطط التنمية المناسبة ، مع وجود قدر كبير من الاستقرار الاجتماعى ، وتوضح البيانات التالية بعض المؤشرات الاجتماعية عن الحالة الصحية ومستوى التعليم .

جدول (١-٣) : التطور فى التعليم فى مصر من ٨٦/٨٥ إلى ٩٠/٨٩ .

البيـــــان	٨٦/٨٥			٩٠/٨٩			النسبة المئوية للزيادة	
	مدرس	فصل	طالب	مدرسة	فصل	طالب	مدارس	طلبة
تعليم ابتدائى	١٣٢٣٣	١٣٦٦٤٩	٦٠٠٣	١٤٧٦٧٠	١٤٢١١٧	٦١٥٥,١	١١,٦	٢,٥
تعليم إعدادى	٣٤٧٥	٥١٤٥٤	٢١٣٥	٥٧٢٦	٧٨٧٨٤	٣٤١٢,٩	٦٤,٨	٥٩,٩
تعليم ثانوى عام	٩٠٦	١٤٢٦٢	٥٦٩,٤	١١٠٥	١٥٤٥٨	٥٦٩,٩	٢٢	٠,١
تعليم ثانوى فنى	٨٩٨	٢٤٣٥٤	٨٧٧,٤	١٢٤٥	٢٧٢٧٧	٩٥٠,١	٣٨,٦	٨,٣
تعليم عالى	٤٤	-	١٠١,٤	٤٤	-	١٠٣,١	-	١,٧
تعليم جامعى	١١٠	-	٦٦١,٣	١١٠	-	٥٦٩,١	-	١٣,٩
تعليم ابتدائى أزهرى	٨٢٤	٥٣٨٦	٢١١,٤	١٢٨٧	١٠٦٥٠	٢٤٣	٥٦,٢	١٠٠,١
تعليم إعدادى أزهرى	٥٣٢	٢٧١٧	٩٧,٨	٧٥٥	٤٨٣٥	١٩٦,٣	٤١,٩	١٠٠,٨
تعليم ثانوى أزهرى	٢٨٩	٢٠٧٦	٦٢,٥	٤٣٧	٢٩٩٥	٩١,٩	٥١,٧	٤٧

المصدر : الإحصاء السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، يونيه ١٩٩١ ، ص ١٨٧ ، ص ٢٢ .

جدول (٢-٣) : المؤشرات الصحية فى مصر عام ١٩٨٩ .

البيـــــان	مصر	
	العدد	المعدل
توقع الحياة	٦٠	-
معدل المواليد/ ١٠٠٠	٣٧,٥	
معدل الوفيات / ١٠٠٠	٩,١	
وفيات الرضع	٩٢,٥	
المستشفيات	١٥٢١	٣٥٠٧٤
الأسرَّة	٨٧٦٨٥	٦٠٨
أطباء بشريين	٥٨٧٦١	٩٠٨
أطباء أسنان	٨٢١٨	٦٤٩٢
صيدلى	٨٨٦٠	٢٨٢٩
أخصائى تمريض	٢٨١١٣	١٨٩٨

المصدر : الإحصاء السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، يونيه ١٩٩١ ، ص ١٣٦ ، ص ١٤١ .

٣ - البعد الاقتصادى :

يمكن القول بأن أهم مؤشرات البعد الاقتصادى للأمن المصرى ، هى :

أ - يعتبر نهر النيل الأساس الجوهرى للاقتصاد المصرى ، وهو الحقيقة الأولى فى كيان مصر ؛ نظرًا للاعتماد الأساسى عليه فى الزراعة ، وهو دعامة رئيسية للاقتصاد المصرى منذ القدم .

ب - إن الصناعة المصرية قد شهدت تطورًا كبيرًا منذ الستينيات وخصوصًا فى مجال الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب ، ولكنها تُواجه حاليًا بمخاطر الانفتاح الاستهلاكى ، الذى يدفع برؤوس الأموال بعيدًا عن الصناعة .

جـ - أصبحت مدخرات المصريين بالخارج مصدرًا حيويًا للاقتصاد المصرى ؛ خصوصًا بعد تعديل سعر الصرف ، وجعله خاضعًا لحركة السوق النقدى (انظر الجدول المرفق ، ٥-٣) .

د - اضطرت زيادة العجز فى الميزان التجارى ، وزيادة حجم الديون الخارجية لمصر إلى استدانتها لسد هذا العجز .

وتقدم الجداول التالية (٣-٣ ، ٤-٣ ، ٥-٣ ، ٦-٣ ، ٧-٣) بيانات عن الهيكل الاقتصادى المصرى فى السنوات الأخيرة ، وتشمل توزيع النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوزيع القوى العاملة المصرية على هذه القطاعات ، وأهم المحاصيل الزراعية فى مصر ، ثم تقدير ميزان المدفوعات المصرى فى السنوات الأخيرة .

جدول (٣-٣) : تطوير توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية فى مصر ، خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٩١/٩٠ .

البيـــان	مصـــــــــر						
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩١/٩٠	معدل النمو السنوى		الهيكل النسبى	
				٨٧/٨٦	٩١/٩٠	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩١/٩٠
الزراعة	٤١٣٥	٤٣٧٩	٤٥٠٠	١,١	٠,٧	٣٩,٣	٢٦,٥	٣٣,٣
الصناعة والتعدين	١٣٨٩	١٦٨٠	٢٠٣٦	٣,٩	٤,٩	١٣,٢	١٤	١٥,١
البترول	٢٥	٣٠	٣٧	٣,٧	٥,٤	٠,٢٠	٠,٣	٠,٣
الكهرباء	٦٣	٧٩	٩٨	٤,٠	٥,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦
التشييد والبناء	٤٢١	٥١٦	٦٦٦	٤,٢	٦,٥		٤	٤,٣
جملة القطاعات السلعية	٦٠٢٣	٦٦٨٤	٧٣٣٧	٢,١	٢,٤	٥٧,٣	٥٥,٧	٥٤,٣
النقل والمواصلات	٣٩٩	٤٩٢	٥٩٩	٤,٣	٥	٣,٨	٤,١	٤,٤
التجارة والمال	١٠٧٣	١٢٤٨	١٤٣٧	٣,١	٣,٦	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٦
السياحة والمطاعم والفنادق	١٠٥	١٢٢	١٤٥	٣	٤,٤	١	١	١,١
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	١٥٧٥	١٨٦٢	٢١٨١	٣,٤	٤	١٥	١٥,٥	١٦,١
الإسكان	١٦٨	١٩٢	٢١٤	٢,٧	٢,٧	١,٦	١,٦	١,٦
الخدمات الاجتماعية	٨٧٣	١٠٨٠	١٢٨٦	٤,٣	٤,٥	٨,٣	٩	٩,٥
الخدمات الأخرى (مرافق - تأمينات - حكومة)	١٨٧١	٢١٨٠	٢٥٠٩	٣,١	٣,٦	١٧,٨	١٨,٢	١٨,٥
جملة الخدمات الاجتماعية	٢٩١٢	٣٤٥٢	٤٠٠٩	٣,٥	٣,٨	٢٧,٧	٢٨,٨	٢٩,٦
الإجمالى العام	١٠٥٢٢	١١٩٩٨	١٣٥٢٧	٢,٧	٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المرجع السابق - خطة التنمية الاقتصادية لعام ٩٢/٩١ ، ص ٩٦ .

جدول (٤-٣) : الإنتاج الإجمالي موزعاً على القطاعات الاقتصادية

(للقطاعين العام والخاص المصري . خلال الأربع سنوات ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩٠/١٩٩١ .

القيمة بالمليون جنيه

بالأسعار الثابتة ٨٦/١٩٨٧

البيـــان	سنوات الأساس	سنوات الخطة الخمسية الثانية				معدلات النمو				متوسط أربع سنوات	هدف الخطة الخمسية	الهيـــكل					هدف الخطة الخمسية
	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠			٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	
الزراعة	١٢٢٧٩,٦	١٢٦٦٩,٧	١٣٠٩٣,٧	١٣٥٤٢,٧	١٣٩٣٥,٤	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٧	١٦,٥	١٦,١	١٥,٨	١٥,٥	١٥,٣	١٥,٢
الصناعة والتعدين	٢٠٨٩٨,٥	٢٢٣٧١,٩	٢٣٩٤٨,١	٢٥٦٦٢,	٢٧٠٩٥,	٧,٠	٧,٠	٧,٢	٥,٦	٦,٧	٧,٣	٢٨,٢	٢٨,٥	٢٨,٩	٢٩,٣	٣٩,٨	٣٠,٧
البترول ومنتجاته	٢٦٦٠,٥	٣٨٠٥,٠	٢٧٥٣,٩	٢٨٥٧,٤	٢٩٣٢,٧	٥,٤	(١,٨)	٣,٨	٢,٦	٢,٥	١,٩	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٣	٢,٢	٣,٠
الكهرباء	٨٢١,٣	٨٨٥,٧	٩٥٣,٩	٩٨٢,٩	١٠٣٦,١	٧,٨	٧,٧	٢,٩	٥,٥	٦,	٧,٠	١,١	١,١	١,٢	١,١	١,٢	١,٢
التشييد والبناء	٤٥٦١,٠	٤٩٢٠,٠	٥١٧٧,٦	٥٤٥٢,٠	٥٧٤٦,	٧,٩	٥,٢	٥,٣	٥,٤	٥,٩	٥,٤	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٢	٦,٣	٦,١
مجموع القطاعات السلعية	٤١٢٢٠,٩	٤٣٦٥٢,٣	٤٥٩٢٧,٢	٤٨٤٩٦,١	٥٠٧٤٥,٢	٥,٩	٥,٢	٥,٦	٤,٦	٥,٣	٥,٧	٥٥,٦	٥٥,٦	٥٥,٥	٥٥,٤	٥٥,٨	٥٦,٢
النقل والمواصلات وقناة السويس	٤٩٥١,٨	٥٢٤٩,٠	٥٧٢٦,٤	٦٣٠٦,٢	٦٦٢١,٥	٦,٠	٩,١	١٠,١	٥,٠	٧,٥	٥,١	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٧,٢	٧,٣	٦,٦
التجارة والمال والتأمين	١٤٢١٠,٥	١٤٩٠٠,٠	١٥٥٣٦,	١٦٢٥٠,٠	١٦٨٦٥,٠	٤,٩	٤,٣	٤,٦	٣,٨	٤,٤	٥,١	١٩,١	١٩,٠	١٨,٨	١٨,٦	١٨,٥	١٨,٨
السياحة	٨٧٧,	١١٧٠,٨	١٤٠٥,٠	١٥١١,٥	١٠٢٠,٥	٣٣,٥	٢٠,٠	٧,٨	(٣٢,٦)	٣,٩	١٠,٣	١,٢	١,٥	١,٧	١,٧	١,٢	١,٥
مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٠٠٣٩,٣	٢١٣١٩,٨	٢٢٦٦٧,٤	٢٤ ٧٠٧,٠	٢٤٥٠٧,٠	٦,٤	٦,٣	٦,٢	١,٨	٥,٣	٥,٤	٢٧,٠	٢٧,٢	٢٧,٤	٢٧,٥	٢٦,٩	١٦,٩
الإسكان والمرافق	٩١٤,٩	١٠٠٢,٠	١١٢٤,٤	١٢٦٥,	١٣٩١,	٩,٥	١٣,٢	١٢,٥	١٠,٠	١١,٠	١١,٣	١,٢	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٦
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٢١٦١,٦	٢٢٥٧,٨	٢٣٦٢,	٢٤٨٢,	٢٥٩٦,	٤,٥	٤,٦	٥,١	٤,٦	٤,٧	٥,٣	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩
الخدمات الحكومية والتأمينات	٩٨٦٤,٧	١٠٢٥٩,٣	١٠٦٧٠,	١١٢٨٠,	١١٧٣,	٤,	٤,٠	٥,٧	٤,٠	٤,٤	٤,٠	١٣,٣	١٣,٠	١٢,٩	١٢,٩	١٢,٩	١٢,٤
مجموع قطاع الخدمات الاجتماعية	١٢٩٤١,٢	١٣٥١٩,١	١٤١٥٦,٤	١٥٠٢٧	١٥٧١٧,٠	٤,٥	٤,٧	٦,١	٤,٦	٥,	٤,٨	١٧,٤	١٧,٢	١٧,١	١٧,١	١٧,٣	١٦,٩
الإجمالي العام	٧٤٢٠١,٤	٧٨٤٩١,٢	٨٢٧٥١,	٨٧٥٩٣,٨	٩٠٩٦٩,٢	٥,٨	٥,٤	٥,٩	٤,٩	٥,٢	٥,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : خطة التنمية لعام ٩١/٩٠ ، وزارة التخطيط ، أبريل ٩١ ، ص ٨٨ . • تقدير توزيع الخدمة بين القطاعات الاقتصادية في مصر ، الباحث .

جدول (٥-٣) : تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٩١/٩٠ :

البيـــــان	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠
التحويلات النقدية	٥٧٠,٧	٩٣١,٠	١٠٥٧,١	٧٢٣,٢	٣١١,٧	٦٣٣,٠	٣٢٢٣,٨	٣٠٥٨,٤	٣٥١٥,٣	٤٠٦٧,٠
التحويلات العينية	١١٦٠,٦	١٧٠١,٣	٢٢١١,٤	٢١٨٤,٢	٢١٦٠,٧	٣٢٥١,٠	٤٣١٩,٦	٥٣٦٨,٥	٦٢٤٨,٤	
المجموع	١٧٣١,٣	٢٦٣٢,٣	٣٢٦٨,٥	٢٩٠٧,٤	٢٤٧٢,٤	٣٨٨٤,٠	٧٥٤٣,٤	٨٤٢٦,٩	٩٧٦٣,٧	١١٥٦,٠

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية لعام ٩١/٩٢ ، وزارة التخطيط - إبريل ٩١ ، ص .

• القيمة بالمليون جنيه بالأسعار الجارية •

جدول (٦-٣) : المساحة المنزرعة والإنتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية بمصر ، خلال الفترة ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ :

المحصول	وحدة الإنتاج	٨٧		٨٨		٨٩		٩٠	
		فدان	إنتاج	فدان	إنتاج	فدان	إنتاج	فدان	إنتاج
قطن	قنطار	٩٨٠	١٣٤٦	١٠١٤	١٢٠٤	١٠٠٦	١١١٦	٩٩٣	١١٤١
قمح	طن	١٣٧٣	٢٧٢١	١٤٢٢	٢٨٣٨	١٥٣٣	٣١٨٢	١٩٥٥	٤٢٦٦
ذرة	طن	١٩٣٣	٤١٧٠	٢٠٨٥	٤٦٧٤	٢١٠٥	٥١١٤	٢٠٨٣	٥٤٢٦
أرز	طن	٩٨٣	٢٢٧٩	٨٣٧	٢١٣٢	٩٨٢	٢٦٧٩	١٠٣٦	٣١٦٨
بصل	طن	٢٥	٦١٨	٣٨	٦٦٢	٢٤	٤٤٥	٢٥	٥٧٧
قصب سكر	طن	٢٥٠	٨٤٢٤	٢٦٨	١٠٧٩٥	٢٧٥	١١٢١٣	٢٧٤	١١١٤٤

المصدر : الإحصاء السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، يونيه ١٩٩١ ص ١٣٦ ، ص ١٤١ .

جدول (٧-٣) : تقديرات ميزان المدفوعات المصرى . من ٨٨/٨٧ إلى ٩٠/٨٩ .

السنة المالية	٨٧ / ٨٨		٨٨ / ٨٩		٨٩ / ٩٠		٩٠/٩١
البيان	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	التغير (٠)
المعاملات التجارية للمحلات							
حصيلة الصادرات الملاحية	٣٢٧٤,٠	٤١,٧	٢٧٣٧,٥	٣٥,١	٣٢٠٦,١	٣٩,٥	٤٦٨,٦
رسوم المرور فى قناة	٤٤٦,٦	٥,٧	٥٣٣,٧	٦,٨	٥٣٥,٩	٦,١	٢,٢
السويس	١٢٦٨,٧	١٦,٢	١٣٠٦,٧	١٦,٨	١٤٧١,٨١	١٦,٨	١٦٥,١
السياحة	٨٨٥,٩	١١,٣	٩٠٠,٦	١١,٦	١٠٦٦,٦	١٢,١	١٦٦,٠
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	٦٢٤,١	٧,٩	٧٣٤,٠	٩,٤	٧٧٥,٧	٨,٨	٤١,٧
متحصلات أخرى	١٣٤٩,٣	١٧,٢	١٥٨٢,٧	٢٠,٣	١٧٢٩,٧	١٩,٧	١٤٧,٠
المجموع	٧٨٤٨,٦	١٠٠	٧٧٩٥,٢	١٠٠	٨٧٨٥,٨	١٠٠	٩٩٠,٦
المدفوعات							
مدفوعات عن الواردات	٩٨٤١,١	٧٨,٩	١٠٢٩٣,٥	٧٥,٧	١٠٧٧٣,٢	٧٢,٧	٤٧٩,٦
مدفوعات تجارية	٢٠٤,٥	١,٦	٢٤٨,٠	١,٨	٢٧١,٢	١,٨	٢٣,٢
الملاحة	١١٤,٥	٠,٩	١٠٩,٤	٠,٨	٨٠,٨	٠,٥	(٢٨,٦)
فوائد على القروض والالتزامات	٧٨٥,١	٦,٣	١١٢٣,٢	٨,٣	١٦٨٦,٢	١١,٤	٥٦٣,٠
مصروفات السفر والتعليم والعلاج	٨٥,٦	٠,٧	١١١,٨	٠,٨	٨٦,٨	٠,٦	(٢٥,٠)
مصروفات الحكومة	٣١٩,٦	٢,٦	٣١١,٨	٢,٣	٣١٢,٤	٢,١	٠,٦
مدفوعات أخرى	١١٢٤,٣	٩,٠	١٣٩٤,٠	١٠,٣	١٦١٢,٨	١٠,٩	٢١٨,٨
المجموع	١٢٤٧٤,٧	١٠٠	١٣٥٩١,٧	١٠٠	١٤٨٢٣,٤	١٠٠	١٢٣١,٧
رصيد المعاملات التجارية	(٤٦٢٦,٠)	-	(٥٧٩٦,٥)	-	(٦٠٣٧,٦)	-	(٢٤١,١)
التحويلات							
رسمية	٦٩٧,٥	١٧,١	٧١١,٢	١٦,٨	١٠٨٠,٢	٢٢,٤	٣٦٩,٠
تحويلات العاملين بالخارج	٣٣٨٣,٩	٨٢,٩	٣٥٣٢,٢	٨٣,٢	٣٧٤٣,٥	٧٧,٦	٢١,٣
المجموع	٤٠٨١,٤	١٠٠	٤٢٤٣,٤	١٠٠	٤٨٢٣,٧	١٠٠	٣٩٠,٣
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	(٥٤٤,٦)	-	(١٥٥٣,١)	-	(١٢١٣,٩)	-	٣٣٩,٢

المصدر : التقرير السنوى عام ٨٩ / ٩٠ ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ، عام ١٩٩١ ، ص ٥٨ .

٤ - البعد العسكرى :

ونتناوله من خلال العناصر التالية :

أ - البنية والتنظيم للقوات المسلحة :

(١) يعتبر رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالى يتمتع بسلطة اتخاذ القرار النهائى ، كما يتحمل مسئولية ذلك القرار بأكمله .

(٢) يعتبر وزير الدفاع هو المشرف - فى حالة الحرب - على إدارة العمليات من مركز عمليات مشترك ، يشاركه مجلس استشارى دائم ، يضم الأركان وقادة الأسلحة ، ومدير المخابرات ، وعددًا من كبار العسكريين .

(٣) رئيس الأركان هو المشرف على ضباط القوات المسلحة ، وقائد القوات البرية ، والمشرف على التنسيق بين الأسلحة والخدمات .

(٤) تنقسم مصر إلى سبع مناطق عسكرية بكل منها قيادة خاصة ، مسئولة عنها إداريًا وعسكريًا . أما أكبر جهاز مخابرات فى مصر ، فهو جهاز المخابرات العامة ، المسئول عن تقدير الموقف العام ، ومسئوليته مباشرة أمام رئيس الجمهورية .

(٥) يوجد جيشان ميدانيان ، يعتبران من أكبر الوحدات البرية الميدانية المستقلة ، وبدفاعات جوية .

ب - توزيع وحدات القوات المسلحة :

يبلغ حجم القوات المسلحة المصرية حاليًا حوالى ٤٥٠ ألف جندى نظامى ، ويوضح الجدول (٨-٣) حجم وتسليح القوات المسلحة المصرية .

جدول (٨-٣) : حجم ونوع القوات المسلحة المصرية :

البيـــــان	العدد	البيـــــان	العدد
أولاً : إجمالى تعداد القوات المسلحة:			تجنيد - مطوع
نوع الخدمة	تجنيد - مطوع	جـ - القوات الجوية	٢٥,٠٠٠
إجمالى القوات المسلحة:	٤٤٨,٠٠٠	١ - قاذفات	٩
أ - القوات البرية	٣٠٠,٠٠٠	٢ - قاذفة مقاتلة	٤٤٢
١ - فرقة مدرعة	٤	٣ - مقاتلة استطلاع	٢٠
٢ - فرقة مش ميكا	٦	٤ - هليوكوبتر	١٧٣
٣ - لواء مدرع مقل	٤	٥ - طائرات نقل	٦٨
٤ - لواء مش مقل / مش ميكا	٧	٦ - طائرات احتياط تحت الطلب	-
٥ - مجموعة صاعقة	٧	د - الدفاع الجوى :	٨٠,٠٠٠
٦ - لواء مظلى / اقتحام	٣	١ - فرقة دفاع جوى	٥
٧ - قوات بنسب استكمال مختلفة	-	٢ - كتيبة م ط رادار	١٠٠
٨ - عدد الدبابات	٢٤٤٠	٣ - صواريخ سام	٧٠٠
٩ - عدد العربات المدرعة	٣٢٧٥	٤ - صواريخ هوك / كروتال	١٥٨
١٠- عدد قطع المدفعية	٢٣١٥	٥ - إجمالى قطع المدفعية م ط	٢٥٠٠
ب - القوات البحرية :	٢٠,٠٠٠	**ثانياً : حجم الإنفاق عسكرى**	
١ - غواصات	١٠	١ - النسبة للدخل القومى	٧,٤ ٪
٢ - مدمرات	٦	٢ - القيمة بالبليون جنيه	٠,٥٦٤
٣ - زوارق صواريخ	٢٥	٣ - المساعدات الخارجية بالمليون	١٣,١
٤ - كاسحات ألغام	٦		

المصدر : مجلة التوازن العسكرى الدولى ٩٠/٩١ .

جـ - العقيدة القتالية :

يعتمد النظام الدفاعى المصرى على الدفاع الحصين لمواقع مستقارية ، مع إقامة مواقع دفاعية فى العمق ، على امتداد الخط الأمامى .

- الإنفاق العسكرى : حيث تبرز مصر فى بعدها العسكرى ، كأقوى دولة عسكرية ، سواء من حيث عدد القوات النظامية والاحتياطية ، ويرجع سبب تزايد الإنفاق العسكرى إلى الصراع العربى الإسرائيلى ، والتهديدات التى تتعرض لها المنطقة .

ثانيا : الدوائر الأمنية للأمن القومى المصرى :

يمكن تحديد الدوائر الأمنية لمصر فى ثلاثة اتجاهات رئيسية :

١ - الاتجاه الشمالى ، حيث نتناول فيه مخاطر التواجد الصهيونى فى فلسطين ، ثم دور سيناء فى الأمن القومى المصرى .

٢ - الاتجاه الجنوبى ، ومنابع نهر النيل .

٣ - الاتجاه الغربى .

١ - الاتجاه الشمالى الشرقى :

نجد هنا أن الشام كمنطقة ودائرة تلتقى فيها - وعندها - كل الضغوط المواجهة لمصر . وأن كل خطر خارجى يهدد الشام ، يهدد مصر تلقائيًا ، وأن مصير مصر مرتبط عضويًا وتاريخيًا وجغرافيًا بمصير الشام ، ومن هنا تبرز لنا عدة دوائر أمنية مباشرة ، تلتصق بصميم الأمن المصرى ، وأهم تلك الدوائر :

أ - مخاطر التواجد الصهيونى فى فلسطين :

وباستقراء دقيق للمواقع العسكرية ، التى شاركت فيها مصر ، على أرض الشام ، يلاحظ أنها تتجمع فى دائرتين أساسيتين :

(١) دائرة فى أقصى الشام وتخوم آسيا الصغرى .

(٢) دائرة فى الجنوب ؛ حيث فلسطين محور الدراسة الحالية ؛ لأن الساحل الشمالى وساحل الشام يكونان معًا ضلعى زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط .

وهنا يبرز دور فلسطين وسيناء كرأس لهذه الزاوية ، وبامتلاك إسرائيل لمنطقة النقب .. فقد خلقت عازلاً بين مصر ودول الجبهة الشرقية ، والخط البرى الوحيد بين أفريقيا العربية وآسيا العربية .

وهكذا .. على ضوء التناقض بين الأهداف العربية والإسرائيلية .. فإنه يجب الحديث عن :

(١) المخاطر والتهديدات الإسرائيلية تجاه مصر :

أ - حرص إسرائيل على متابعة تحقيق أهدافها التوسعية ، فى إطار مرحلة تتناسب وطبيعة تطورات الموقف .

ب -استمرار الاعتماد على التفوق العسكرى ، واعتباره الضمان العسكرى الرئيسى فى أمن وسلامة إسرائيل ، وهنا تبرز احتمالات اللجوء للقوة العسكرية ؛ لمواجهة المواقف التى قد تطرأ خلال مراحل الصراع ، الأمر الذى يجعل منها تهديداً مستمراً قائماً لأمن مصر.

جـ - استمرار إسرائيل فى امتلاك السلاح النووى ، يكسبها المزيد من القدرة والتفوق ، ويدفعها إلى اتباع سياسات عدوانية ، تستهدف فرض الأمر الواقع والتوسع ، ونكتفى هنا بعدة نقاط :

* أن العامل النووى سيلعب دوراً متزايد الأهمية فى تحديد كثير من الخيارات الإسرائيلية المستقبلية على الصعيدين الأمنى والسياسى . إن البرنامج النووى الإسرائيلى قد اتسم بالغموض المتعمد ، منذ مطلع الستينيات ، مع تأكيد حيازة إسرائيل لقنابل نووية ، وصلت حوالى ٣٢٠ قنبلة عام ١٩٩٠ .
* لا يقتصر الواقع النووى الإسرائيلى على حيازة الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها وتطويرها فحسب ، بل إنه تجاوز ذلك إلى امتلاك وسائل إيصال نووى متنوعة ، تستخدمها إسرائيل فى الوقت الحاضر .
* إن أهم مبدأ قد تعتمده القيادة الإسرائيلية فى رسم استراتيجيتها النووية هو الضربة الوقائية الأولى ، وذلك عند الشعور بأن ميزان القوى التقليدى فى صالح العرب ، بما يفرض ضرورة أن يكون الرادع الإسرائيلى نووياً فى مواجهة خطر تقليدى .

د - احتمالات النوايا العدوانية :

١ - على الرغم من أن معاهدة السلام قد خلفت موقفًا جديدًا ، يمكن أن نستبعد معه احتمالات الحرب .. فإنه يمكن تحديد أبرز التغيرات والظروف ، التى قد تعتبرها إسرائيل دافعًا لاستخدام القوة المسلحة :

(أ) إخلال مصر بالترتيبات المتفق عليها بخصوص سيناء ، أو خرق مصر من جانب واحد لاتفاقيات السلام .

(ب) بروز مؤشرات تنسيق عسكرى وسياسى مضاد لإسرائيل بين مصر ودول الجهة الشرقية ؛ بما يخلق لإسرائيل دافعًا لإجهاض ذلك التنسيق .

(جـ) اختلال معايير التوازن العسكرى الاستراتيجى ، لصالح مصر بصورة كبيرة .

(د) تدعيم القدرة النووية لمصر ، بغض النظر عن كونها للاستخدامات المدنية ، أو احتمالات تطويرها إلى رادع نووى .

٢ - لا يمكن إغفال التهديدات الإسرائيلية لدول الجبهة الشرقية ، باعتبارها تهديدًا لهذه الجبهة يمثل تهديدًا للأمن المصرى ، وذلك فى ضوء التزامات مصر الدفاعية تجاه الدول العربية .

٣ - التطورات المنتظرة فى القوات الإسرائيلية :

أ - هناك اتجاهات عامة للتطور المنتظر ، على أساس عدة اعتبارات ، منها :

(١) ضرورة أن تتلاءم والخطة الإسرائيلية للتطوير فى المستقبل القريب والبعيد ، وبالأخص نهاية القرن الحالى .

(٢) التخطيط لحجم القوة الأسرائيلية ، ومستوى أدائها ، بناء على تصور ، يفترض أسوأ الظروف والاحتمالات .

(٣) إعطاء ثقل نسبى أكبر لاحتمالات التصعيد النووى ؛ تحقيقًا للتفوق وامتلاكًا للقدرة على الردع ، بعيدًا عن احتمالات إخلال الردع من جانب العرب .

(٤) ملاحقة الاتجاهات العالمية فى التسلح ، وأساليب القتال واستخدام القوات .

ب - وتطبيقًا لهذه الاعتبارات .. فمن المنتظر أن تشمل الاتجاهات العامة :

(١) إحراز التفوق النوعى تعويضًا للعجز فى القوى البشرية .

(٢) زيادة حجم القوى العاملة ، ورفع كفاءة ومستوى التدريب للقوات الاحتياطية ، ونظام استدعائها .

(٣) رفع قدرات القوات على العمل ، ضمن أكثر من اتجاه فى وقت واحد .

(٤) الارتفاع بمستوى مخزونها من الاحتياطى ، بما يمكنها من خوض معارك طويلة ، متحررة من الاعتماد على الإمداد خلال المعركة .

(٥) توفير القدرة الإنذارية على عمق كبير ، مما يسمح لها برفع درجات الاستعداد .

(٦) استمرار تأمين مصادر التسليح الخارجية ، وتطوير قدراتها على المناورة والعمل الليلى ، واكتساب القدرات الدفاعية .

(٧) زيادة قدرة القوات الجوية على دقة الإصابة ، وقوة التدمير ، وإعادة تمركزها فى عدد أكبر من المطارات ؛ بما يحقق سياسة الانتشار ، وتقليل نسبة الخسائر فى حالة هجوم عربى .

(٨) استمرار تنمية قدراتها فى المجال النووى ، واحتمالات استخدام أشعة الليزر ، ذات القوة العالية كأسلحة تدميرية ، والاهتمام بالحرب الإلكترونية .

هذا وتوضح البيانات التالية (جدول ٩-٣) حجم القوات المسلحة الإسرائيلية وتوزيعها .

جدول (٩-٣) : حجم ونوع القوات المسلحة الإسرائيلية :

البيـــــان	العدد	البيـــــان	العدد
أولاً : إجمالى تعداد القوات المسلحة :			
نوع الخدمة	تجنيد	١ - قاذفات	-
إجمالى القوات المسلحة :	١٤١,٠٠٠	٢ - قاذفة مقاتلة	٥٤١
أ - القوات البرية	١٠٤,٠٠٠	٣ - مقاتلة استطلاع	٢٤
١ - فرقة مدرعة	١٢	٤ - هليوكوبتر	٢٣٨
٢ - فرقة مش ميكا	١٢	٥ - طائرات نقل	٦٧
٣ - لواء مدرع مقل	-	٦ - طائرات احتياط تحت الطلب	-
٤ - لواء مش مقل / مش ميكا	١٠	د - الدفاع الجوى :	-
٥ - مجموعة صاعقة	-	١ - فرقة دفاع جوى	-
٦ - لواء مظلى / اقتحام	١	٢ - كتيبة م ط رادار	-
٧ - قوات بنسب استكمال مختلفة	-	٣ - صواريخ سام	-
		٤ - صواريخ هوك / كروتال	-
٨ - عدد الدبابات	٣٧٨٩		
٩ - عدد العربات المدرعة	١٠٣٨٠	٥ - إجمالى قطع المدفعية م ط	-
١٠- عدد قطع المدفعية	١٦٠٢	**ثانياً : حجم الإنفاق عسكرى**	
ب - القوات البحرية :	١٠٠٠		
١ - غواصات	٣	١ - النسبة للدخل القومى	١٤ ٪
٢ - مدمرات	-	٢ - القيمة بالبليون جنيه	٥,٧١
٣ - زوارق صواريخ	٢٦	٣ - المساعدات الخارجية بالمليون	١٨١٠
٤ - كاسحات ألغام	-		

المصدر : مجلة التوازن العسكرى الدولى ٩٠/٩١ .

دور سيناء فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى :

إن سيناء لا تصلح بحكم طبيعتها الجغرافية لأى معركة دفاعية عن وادى النيل ، ولم تعرف مصر فى تاريخها الطويل معركة دفاعية واحدة شنتها فى سيناء ، وقدر لها فيها الانتصار :

١ - إن دراسة الطبيعة الاستراتيجية لسيناء توضح لنا عدة محاور مهمة ، هى :

أ - أن سيناء حلقة الاتصال بين مصر والشرق العربى ، تتجمع فيها كل من مصر والشام والجزيرة العربية تضاريس وسكانًا .

ب - إن المثلث الجنوبى لسيناء يمثل نقطة وثوب على ساحل البحر الأحمر ، وتهديد العمق المصرى ، كما أن ساحلى جنوب سيناء هما محورا الحركة البرية على ضلعيها ، ومن الساحل الغربى يمكن تهديد منطقة السويس كلها ، ويعد شرم الشيخ المفتاح الاستراتيجى للمثلث الجنوبى .

جـ - إن خطوط الدفاع عن مصر ، ثلاثة عبر سيناء :

(١) يقع الخط الأول قرب الحدود السياسية ، ويكاد يوازيها ، ويتقارب عنده فى دائرة واحدة حدود مصر وإسرائيل والسعودية .

(٢) ويقع الخط الثانى عند المضايق ، بين متلا جنوبًا ومضيق الجفجافة شمالاً ، وهو غير صالح للعبور ، إلا من خلال فتحاته المحدودة بصرامة ، وبالتالى فهو يتحكم فى كل الحركة شرقًا وغربًا .

(٣) فى حين يقع الخط الثالث عند قناة السويس مدخل مصر ، بل ومدخل القارة بأكملها .

٢ - فما النتائج المترتبة على الطبيعة الجيوبولتيكية لسيناء ؟

أ - إن أى حرب مصيرية تقع فى سيناء يجب أن تكون هجومية فقط .

ب - العمل على نقل ميدان المعركة الحقيقية خارج سيناء ، فلابد من جعل ميدانها هو صحراء النقب ؛ فهى «سيناء» إسرائيل .

جـ - على القيادة السياسية أن تفهم أنه واجب عليها - فى حالة أى معركة عسكرية تنشب فى سيناء - أن تطوع الإطار الدولى والواقع الداخلى ، لأن تكون المعركة هجومية شعبية .

د - إن الدفاع حول قناة السويس له مخاطره ؛ لأن عبور القناة يعنى قطع الإقليم المصرى عن القاهرة ؛ بمعنى فصل الشمال عن الجنوب ، واضطرار مصر أن تخوض معركة حاسمة فى أرض الدلتا ذاتها .

٢ - الاتجاه الجنوبى ومنابع نهر النيل :

إن وادى النيل الذى يعيش عليه أكثر من نصف الكثافة السكانية العربية ، والذى يمثل العمق الاستراتيجى الوحيد فى الوطن العربى ، تقع منابع مياهه فى أراضٍ غير عربية ، بل وفى أرض من الممكن ان تتحول بسهولة ، سواء طبيعتها الديموجرافية أو علاقتها الخارجية إلى أراضٍ معادية ؛ فتمثل الأرض هنا كل ماله صلة بمصر ، والأمن المصرى ، وقبل أن نتناول منابع النيل كإحدى الدوائر الأمنية لمصر ، لابد من التعرض إلى :

أ - الطبيعة الجغرافية لنهر النيل :

ويمكن تحديد منابع النيل فى ثلاثة أحواض رئيسية ، وهى :

- الهضبة الأثيوبية .
- الهضبة الأفريقية الاستوائية .
- حوض بحر الغزال .

ب - التعاون المصرى مع دول النيل، بصدد نصيب كل منها فى مياه النيل:

وتبرز فى هذا الصدد النقاط التالية :

١ - الاتفاقية المبرمة بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ ؛ لضمان أقصى استغلال لمياه النيل ، والتى يبلغ مجموع نصيب مصر بمقتضاها ٥٥,٥ مليار م٣ ، ومجموع نصيب السودان ١٨,٥ مليار م٣ .

٢ - هناك عدة خزانات على النيل لاستثمار مياهه ، ولكنها تقع خارج السيطرة الفعلية للإقليم المصرى ، وبالتالى ضرورة تعاون مصر مع الدول التى توجد بها تلك الخزانات ، مثل :

- خزانات سد سنار على النيل الأزرق .
- خزان أوين بأوغندا .
- قناة جونجلى بمنطقة المستنقعات بجنوب السودان .

جـ - علاقة منابع النيل بالأمن المصرى :

١ - إن الإمكانات المتاحة من الموارد المائية من نهر النيل تبلغ ٥٥,٥ مليار م٣ فى الظروف الطبيعية فى حين أن حجم الاستخدامات المائية فى مصر يبلغ الآن - أى ٦٩ مليار م٣ ، وبمقارنة الإمكانات المتاحة من النيل بالمستخدم حاليًا فى مصر ... أن مياه النيل لا تكفى لاحتياجات مصر ؛ مما يعنى ضرورة العمل على زيادة إيرادات مصر من النيل .

٢ - يمكن تحديد التحديات الرئيسية المرتبطة باحتياجات مصر من مياه النيل ، فى :

أ - التحديات الاقتصادية حيث يعتبر الأمن الغذائى ضرورة حتمية لسد الفجوة الواسعة ، وإحلال التوازن بين الإنتاج الزراعى والأمن الغذائى .

ب - الاعتداء على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل ، وبالتالى فأى مشروع على أنهار وروافد النيل ، يمكن أن يؤثر على إيرادات مصر ، يعتبر مساسًا بأمنها القومى .

جـ - التسلل إلى أفريقيا ومنابع النيل ، عن طريق الاقتراب المباشر بالتواجد فى أثيوبيا ، وتقديم الخبرة والمعونة الفنية ، والدراسات اللازمة لإقامة مشاريع مائية ، إذا نفذت ستصيب مصر بأضرار شديدة .

د - اضطرابات الأوضاع فى جنوب السودان ، بما قد يطرح احتمالاً لاستخدام مياه النيل كورقة ضغط على مصر ؛ لاتخاذ مواقف معينة من الصراع الدائر هناك ، وهذا سواء من جانب الحكومة السودانية ، أو من القوى المتمردة فى الجنوب .

٣ - تعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر ؛ حيث يفقد النيل خلال جريانه فى السودان ، حوالى ٣٣,٥ مليار م٣ .

٤ - إن الهضبة الأثيوبية تمد النيل بحوالى ٨٥ ٪ من إيراده .

٥ - وهكذا يمكن تحديد أمن منابع النيل من وجهة الأمن القومى المصرى ، فى :

أ - ضرورة التمسك والمحافظة على حقوق مصر القانونية والتاريخية فى مياه النيل.

ب - العمل على زيادة الإيرادات المائية للنهر .

جـ - المحافظة على أمن واستقرار السودان .

د - معاونة دول حوض النيل فى إقامة المشروعات المشتركة لضبط النهر وتحسين العلاقات معها .

٣ - الاتجاه الغربى :

تمتد الحدود الغربية لمصر على طول خط ٢٥ ، فيما عدا ذلك الجزء الواقع شمال خط عرض ٢٩ شمالاً ؛ حيث تتعرض حدود مصر إلى الشرق ، وإلى الغرب من هذا الخط ، بالإضافة إلى أن الصحراء الغربية تشكل درعًا واقيًا لعمق ودفاعات مصر من ناحية الغرب ؛ نظرًا لاتساعها وجفافها الشديد ، وصعوبة اختراقها عسكريًا ، بالإضافة إلى وجود الكثبان الرملية المتحركة فى اتجاه الريح ، وللصحراء الغربية ثلاثة مداخل رئيسية ، هى :

أ - طريق الأربعين أو الذى يربط أسيوط - بدارفور فى السودان .

ب - طريق الواحات البحرية - الفرافرة - سيوه .

جـ - أخطر منافذها يقع على ساحل البحر المتوسط ، وهذا المنفذ له عمق داخلى ، يمتد من الساحل عند السلوم حتى سيوه .

الحدود الغربية والأمن المصرى :

فى الماضى أدت طموحات ومخططات الرئيس القذافى إلى اتخاذه موقفًا عدائيًا ، تجاه النظام المصرى ، فقام بعدد من السياسات التى تشير إلى مكامن الخطر ، الذى يمكن أن تتعرض له مصر من جهة الغرب ، وإن كان هذا يدخل الآن فى دائرة الاحتمالات فى ظل تحسين العلاقات بين البلدين ، إلا أنه لا يوجد ما يؤكد عدم تكراره فى أرض الواقع ، وقد كان بالأمس القريب كذلك .

١ - إذا توجد نفوذ خارجى فى ليبيا ، قد تتعارض مصالحه مع المصالح المصرية .

٢ - توافر حجم هائل من التسليح بما يتجاوز الإمكانيات والقدرات البشرية الليبية .

٣ - تجميع العناصر الأجنبية من المرتزقة ، وتدريبها للقيام بأعمال تخريبية فى الدول المجاورة .

٤ - إثارة الشعب المصرى ومحاولة استخدامه ضد النظام ، تحت شعار الوحدة العربية ، واستخدام الشعب الليبى فى ذلك أيضًا (المسيرة الخضراء نحو الحدود المصرية الليبية) .

والجدول (١٠-٣) يوضح حجم ونوع القوات المسلحة الليبية .

جدول (١٠-٣) : حجم ونوع القوات المسلحة الليبية .

البيـــــان	العدد	البيـــــان	العدد
أولاً : إجمالى تعداد القوات المسلحة :			
نوع الخدمة	تجنيد	جـ - القوات الجوية	٢٢,٠٠٠
إجمالى القوات المسلحة :	٨٥,٠٠٠	١ - قاذفات	٧
أ - القوات البرية	٥٥,٠٠٠	٢ - قاذفة مقاتلة	٢٠٦
١ - فرقة مدرعة	-	٣ - مقاتلة استطلاع	١٣
٢ - فرقة مش ميكا	-	٤ - هليوكوبتر	٣٤
٣ - لواء مدرع مقل	٣	٥ - طائرات نقل	٨٢
٤ - لواء مش مقل / مش ميكا	٥	٦ - طائرات احتياط تحت الطلب	٤٩
٥ - مجموعة صاعقة	-	د - الدفاع الجوى :	-
٦ - لواء مظلى / اقتحام	١٢ ك	١ - فرقة دفاع جوى	١٠ ك ١
٧ - قوات بنسب استكمال مختلفة	٣٠ ك ب ٥	٢ - كتيبة م ط رادار	-
٨ - عدد الدبابات	٤٨ ك ميكا	٣ - صواريخ سام	٣٢٤
٩ - عدد العربات المدرعة	٣٣٠٠	٤ - صواريخ هوك / كروتال	-
١٠- عدد قطع المدفعية	١٩٣٥	٥ - إجمالى قطع المدفعية م ط	٧٢
ب - القوات البحرية :	١٧٨٠	**ثانياً : حجم الإنفاق عسكرى**	
١ - غواصات	٨٠٠٠	١ - النسبة للدخل القومى	٥,٧ ٪
٢ - مدمرات	٦	٢ - القيمة بالبليون جنيه	٠,١٣٩
٣ - زوارق صواريخ	١٠	٣ - المساعدات الخارجية بالمليون	
٤ - كاسحات ألغام	٢٤		
	٨		

المصدر : مجلة التوازن العسكرى الدولى ٩٠/٩١ .

ثالثاً : أسس ومبادئ الأمن القومى المصرى والعلاقة بين الأمن المصرى والأمن القومى العربى:

١ - إن المؤشرات السابقة حول الأبعاد المجتمعية للأمن القومى المصرى تفرض مجموعة من الثوابت ، تشكل أهم مبادئ للأمن القومى المصرى ، ويمكن إيجازها فى :

أ - أن الأمن القومى لم يتأثر بالبعد الداخلى للحياة السياسية فى مصر ، إذ لم تعرف مصر فى تاريخها الطويل أية ثورات داخلية ضد الحكومات الوطنية .

ب - الوضع المتميز لسيناء فى تاريخ مصر العسكرى :

إن أى دفاع عن مصر من سيناء يعكس عدم فهم لحقيقة الأوضاع الجيوبولتيكية للأمن المصرى ، وبالتالى يجب تجنب أى معركة فى سيناء ، وينقل القتال وبسرعة إلى خارج الأراضى المصرية وبعيداً عن القناة والدلتا .

جـ - إن الدفاع عن حدود مصر الشمالية الشرقية ، يجب أن يتمركز فى الشام ؛ حيث يوجد خط الدفاع الأول أقصى الشمال ، والثانى عند فلسطين ، والثالث عند القناة ؛ فأمن مصر يبدأ من فلسطين ، والخطر على مصر يأتى عادة من هناك ، ومواجهته يجب أن تبدأ من هناك ، حيث إن إسرائيل هى مصدر الخطر الرئيسى الأول على مصر .

د - إن وضع نهر النيل بخصوص الحياة المصيرية يقود إلى فرض نوع معين من العلاقات التعاونية ، مع الدول التي توجد فيها منابع النيل ، وضرورة منع أى قوة من السيطرة على منابع النيل ، أو تهديد الحزام الجنوبى لمصر من السودان .

هـ - إن طول الشواطئ المحيطة بالأراضى المصرية يفرض على مصر ضرورة عدم الاقتصار على القوات البحرية فى الدفاع عن مصر ، فلابد من تواجد أسطول بحرى قوى ، يقوم بالدفاع عن الشواطئ .

و - عروبة مصر هى حزام أمن لمصالحها ، ومصر لا يمكنها أن تتحمل مطلقاً الانطواء على نفسها والانكماش على الداخل ؛ لأن عزل مصر عن مجال العرب الطبيعى هو النذير الأكبر بضربها فى الداخل ، ويثير ذلك التساؤل حول تصورنا للعلاقة بين الأمن المصرى والأمن العربى ؟

٢ - إن طرح موضوع العلاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى ، يفترض معالجة نقاط رئيسية :

أ - الوزن المصرى فى العالم العربى :

يمكن تحديد ثلاث خصائص محورية ، تنفرد بها مصر ، داخل منظومة العالم العربى ، هى :

(١) الضخامة وكبر الحجم ، حيث تحيط بها كوكبة من الدول الصغرى نسبيًا ، ولا تملك هذه إلا أن تشعر ثقل ووزن الدولة الكبرى .

(٢) التجانس الشديد حيث وحدتها الجنسية واللغوية مطلقة ، وأقلياتها الدينية محدودة العدد والوزن ، إذا ما قورنت بباقى الدول العربية الأخرى .

(٣) الموقع الجغرافى لمصر ؛ حيث إنها القلب من الجسم العربى ، وهمزة الوصل بين جانبيه الآسيوى والأفريقى .

وهكذا مصر دائمًا جزيرة عربية ، يحيط بها العرب من كل الجهات ؛ فمصر تنفرد بأنها تتصل بالعرب برًا من ثلاث جهات ، وتواجه العرب بحرًا من كل الجهات ؛ فمصر تزداد من التاريخ عروبة ، وعروبتها تزداد عمقًا وكثافة بعكس بقية الأطراف ، وهذا يطرح الحديث عن النقطة الثانية ، وهى عروبة مصر .

ب - عروبة مصر فى مواجهة العزلة :

إذا كانت عروبة مصر لا جدال حولها لأى عقل سليم ، وتكمن فى أهمية مصر ووزنها بالنسبة للوطن العربى ، وأن الطرفين المتحاورين يدركان هذه الأهمية وهذا الوزن ؛ فلا يوجد قطر عربى يمكن أن يكون تأثيره على قضية الانتماء العربى بالدرجة نفسها ، التى يمكن أن تنتج عن عروبة مصر .

فماذا يعنى نفى العروبة عن مصر ، بالنسبة للأمن العربى ؟ وماذا يعنى نفى العروبة عن مصر بالنسبة للأمن المصرى ؟ وأين الأمن الإسرائيلى فى علاقة الأمن القومى المصرى بالأمن القومى العربى ؟

إن معنى نفى عروبة مصر بالنسبة للأمن القومى العربى ، هو انهيار كامل للأمن القومى العربى ، لثلاثة أسباب مهمة :

أ - انهيار الكيان العربى كله نتيجة الفصل بين المشرق العربى، والمغرب العربى ، بمعنى وجود كيانين منفصلين ، لا رابط بينهما ، حين تقوم مصر اللا عربية بمهمة الفصل بينهما .

ب - إن نفى العروبة عن مصر لابد وأن يؤدى إلى إحداث خلخلة تاريخية يبدو معها تاريخ الوطن العربى ، وكأنه ليس تاريخًا واحدًا ، وإنما تواريخ متعددة متناقضة بل ومتصارعة فى بعض مراحل التاريخ .

جـ - إن الكثافة السكانية لمصر تصل إلى ما يقرب من ثلث سكان الوطن العربى كله ، وهو قوة العمل الأساسية فى الوقت الحالى والمستقبلى ؛ فبانتفاء العروبة عن هذه العناصر البشرية .. فلابد أن ينعكس ذلك فى نظرة متبادلة بين المصريين وسائر العرب ، وتقيم بينهم الحواجز النفسية والمادية .

د - كما أن نفى صفة العروبة عن مصر معناه تهديد الأمن المصرى ذاته ، فأى قوة كبرى ، تسعى إلى السيطرة على المنطقة ، فلابد أن تبدأ بضرب مصر أو عزلتها ، والدعوة إلى حياد مصر ، هى فى الواقع دعوة لاحتلال مصر ، كما أن إسرائيل هى الخطر الرئيسى فى مواجهة الأمن القومى المصرى والعربى على حد سواء ، ونطاق التهديد الإسرائيلى يتجاوز مصر ليشمل العالم العربى ، فهو خطر مشترك يجب لمواجهته أن يكون هناك أمن مشترك .

٣ - العلاقة المتبادلة بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى :

(١) التعارض :

وهى النموذج التقليدى ، حيث تكون العلاقة بين دولتين متجاورتين ، لا يربطهما سوى رابط الصراع وعدم الثقة ، ومن ثم العلاقة بمعنى واحد ، وفى اتجاه واحد . إن زيادة عناصر الأمن وتوسيعها بصدد إحدى الدولتين ، لابد وأن يعنى نقصًا فى حدود أمن الدول الأخرى ، ولهذه العلاقة عدة شروط ، أهمها :

(أ) أن تكون بين دولتين ، إحداهما أقوى من الأخرى ، وهذه الدولة الأقوى ، وهى وحدها القادرة على فرض مفهومها الأمنى .

(ب) عدم وجود نظام أمنى جماعى ، يسمح بوضع قواعد واضحة من حيث تنظيم العلاقة بين دول المنطقة ، وسواء مستوى ثنائى أو متعدد الأطراف ؛ حيث وجود نظام أمنى جماعى بهدف تقليل المخاطر ، التى يسعى لمواجهتها مفهوم الأمن القومى .

(جـ) ألا تنتمى الدولتان لحقيقة قومية واحدة ، فلا يمكن أن نتصور علاقة التعارض

والتناقض فى علاقة الأمن المصرى والعربى ، لأن الأمن العربى ليس أمنًا لدولة مجاورة ؛ بحيث نتصور أن أيًا منهما يتجانس ، أو يرفض الآخر .

(٢) الاحتواء :

بمعنى وضع الأمن القومى لدولة معينة فى مفهوم أكثر اتساعًا ، للأمن القومى لكل دولة فى داخل دائرة نظام إقليمى معين ، ولهذه العلاقة عدة شروط أهمها :

(أ) أن يتعدى نظام الأمن الجماعى مجرد الحماية الإقليمية إزاء الخطر الخارجى إلى مستوى التعاون الإقليمى المحلى .

(ب) علاقة ولاء بين دول النظام الإقليمى ، تسمح بنوع من التضامن بين الدول ، التى تنتمى إلى الإقليم ، تبرز اللجوء للقوة .

(جـ) وجود نظام قانونى محدد لفض النزاعات بشكل جدى ، دون اللجوء إلى الصدام المسلح ، بمعنى ضرورة تحديد الإجراءات ، التى يلجأ إليها الأطراف لفض منازعاتهم .

(٣) التعاون :

نفترض أن أحد الأمنين أكثر قوة ؛ بحيث يستطيع أن يستخدم الأمن الآخر لصالحه ، دون أن يتضمنه ؛ وذلك لأن علاقة الاستيعاب تفترض وحدة الانتماء ، فى حين يقوم التعاون على أمن وحدة المصالح ، وأبرز مثال لها ، هى العلاقة بين الأمن القومى الإسرائيلى والأمن القومى الأمريكى .

لكل دولة عربية أمنها القومى الخاص بها ؛ لأن واقع التجزئة يفرض أمنًا قوميًا لكل دولة ؛ لحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية ، وبما يعزز القوة الذاتية لها . ولكن هذا الأمن هو جزء من الأمن القومى العربى ، ويخطئ من يتصور أنه يمكن لأى دولة عربية أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن باقى الدول العربية .

وإذا ما انتقلنا إلى تصور العلاقة بين الأمن المصرى كنسق فردى فى الأمن العربى .. لاستخلصنا أن علاقة التفاعل والتنسيق المشترك كانت صفة العلاقة بين الأمنين من قديم الأزل ، فلم يصطدم الأمن القومى المصرى بالأمن القومى العربى ، فى أية لحظة من اللحظات ، وهذا البديل الوحيد والحتمى ، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب أو من عناصر القوة لكلا الأمنين المصرى والعربى .